الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي
للعام 2015

www.economy.gov.ae

الرؤيـــــة

«اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة»

الرســـــالة

« تنمية الاقتصاد الوطني و تهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والتميّز العالمية واقتصاديات المعرفة»

القيم

الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين من داخل وخارج الوزارة.

احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية.

روح الفريق: التعاون والعمل الجماعي ودعم ومساندة كافة فرق العمل من موظفي الوزارة والشركاء الإستراتيجيين لتحقيق التميز المنشود.

المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضافة على نتائج العمل.

الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ. ع. م.
هاتف: 97126131111+
فاكس: 9712626000+
البريد الإلكتروني: info@economy.ae
إنترنت: www.economy.ae

إدارة التخطيط ودعم القرار
البريد الإلكتروني: pdsd.inf@economy.ae
هاتف: 97126131111+

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy
twitter.com/Economyae

الإمـــارت العربيـــة المتحـــدة
وزارة الاقتصـــاد

التقرير الاقتصادي السنوي
للعام 2015

الإصدار الثالث والعشرين

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

المحـــتويـــات

رسـالة الـوزير	11
أولا : الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية	13
1. الأوضاع الاقتصادية العالمية	14
2. الأوضاع الاقتصادية العربية	15
3. الأوضاع الاقتصادية الخليجية	17
ثانيا : آداء الاقتصاد الوطني	23
1. الناتج المحلي الاجمالي	24
2. التجارة الخارجية	26
3. التضخم	32
4. الانفاق الاستهلاكي	34
5. البيئة الاستثمارية	35
1.5. الاستثمارات المحلية	35
2.5. الاستثمار الأجنبي المباشر	39
6. القطاع المالي والنقدي	40
1.6. تطورات الأسواق المالية	41
2.6. التطورات النقدية	41
3.6. التطورات المصرفية	42
7. المالية العامة	43
ثالثا : السكان والقوى العاملة	45
1. السكان	46
2. القوى العاملة	46
رابعا: القضايا الاقتصادية المعاصرة	51
1. تحول دولة الامارات العربية المتحدة نحو اقتصاد المعرفة	52
2. الإمارات عنوان الابتكار	56
خامسا: التوقعات الاقتصادية لعام 2015	61

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

رسـالة الـوزير

أثبت الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات بأنه من الاقتصادات القوية والواعدة إقليمياً وعالمياً وهو اقتصاد تمكن من المحافظة على تحقيق معدلات نمو كبيرة خلال السنوات الماضية مؤكداً كفاءته خلال فترة اختبار صعبة قبل بضعة سنوات إبان الأزمة المالية العالمية والتي شهدت تراجع وتدهور كثير من اقتصادات العالم بعد العام 2008.

واليوم وفي ظل الانخفاض الواضح في أسعار النفط العالمية ومع ما يمثله ذلك من تحد كبير لمختلف الدول النفطية ومنها دولة الإمارات إلا أن اقتصادنا الوطني أثبت مرونته مرة أخرى نتيجة لتنوع مصادر الدخل ورفع نسب مساهمة القطاعات المتنوعة لتصل إلى 69% من الناتج المحلي الإجمالي مبقية أقل من الثلث لقطاع النفط.

ومع أهمية النفط لدولة الإمارات إلا أن مساهمته لن تتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة القادمة وهو ما يجنب الدولة التأثيرات السلبية لتقلبات الأسواق وحركة أسعار النفط العالمية حيث أن دولة الإمارات أعلنت ومنذ سنوات بموجب رؤيتها 2021 التوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز في منظومة الدخل القومي، وهي التوجهات التي نتج عنها التطور الملحوظ في العديد من القطاعات وتعزيز مكانتها على مستوى المؤشرات الدولية المرموقة.

لقد كان العام 2014 الأقوى اقتصادياً لدولة الإمارات منذ تأسيسها، حيث بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي 4.6%، وبلغت تقديرات الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية 1.47 تريليون درهم. ونتوقع بأن يسجل اقتصادنا الوطني نمواً بنسبة تتجاوز 3% في العام 2015.

إن كافة المعطيات والمؤشرات تؤكد مستوى ثبات الاقتصاد الإماراتي وتطوره ومثل انعكاساً لقدرات بلادنا التي باتت محطة محورية في منطقة الشرق الأوسط وجسراً جوياً وبحرياً حيوياً يربط الشرق بالغرب، وكل ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل يأتي على رأسها الإستقرار السياسي والأمني إلى جانب البنية التحتية المتطورة والقوانين والتشريعات المرنة التي وجدت لتكرس منظومة النجاح لتصبح بلادنا اليوم مقراً إقليمياً لكبرى الشركات العالمية، ولتؤكد مكانتها كثاني أقوى اقتصاد عربي وأنها دولة من الأسرع نمواً على مستوى العالم.

المهندس. سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

1. الأوضاع الاقتصادية العالمية

1.1 الناتج المحلى الاجمالى

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي عن الأوضاع الاقتصادية العالمية إلى تحسن ملحوظ في معدلات النمو في النصف الثاني من عام 2013. وأدى هذا التحسن إلى رفع تقديرات نمو الاقتصاد العالمي لعامي 2014 و2015 إلى 3.7%، و3.9% على التوالي. وستأتي الزيادة في معدلات النمو بصورة أساسية من ارتفاع معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة من 1.3% في عام 2013 إلى 2.2%، و2.3% في عامي 2014 و2015.

أما اقتصادات الدول الصاعدة والنامية فمن المتوقع أن ينشط نموها بصورة محدودة، حيث سيرتفع معدل نموها الإجمالي من 4.7% في عام 2013 إلى 5.1%، و5.4% في عامي 2014، 2015. وسيأتي التحسن في اقتصادات الدول الصاعدة والنامية من ارتفاع الطلب على صادراتها من قبل الدول المتقدمة وليس من زيادة نمو الطلب في اقتصاداتها المحلية.

وسيرتفع معدل النمو في الولايات المتحدة من 1.9% في عام 2013 إلى نحو 2.8% في عام 2014. وسيأتي التحسن في معدل النمو الأمريكي من زيادة الطلب الخاص، الذي سيعوض جزءاً من تراجع الطلب الحكومي الناتج من القيود المفروضة على الإنفاق، التي ستحد من معدلات النمو في العام التالي، حيث سيبلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي نحو 3% في عام 2015. من جهةٍ أخرى، بدأ مجلس الاتحاد الفيدرالي بالخروج التدريجي من سياسة التيسير الكمي، ما سيقود إلى رفع معدلات الفائدة طويلة الأجل على السندات الحكومية ويرفع معدلات الفائدة طويلة الأجل على القروض. وارتفاع معدلات الفائدة طويلة الأجل وقصيرة الأجل سيرفع من معدلات العائد على احتياطيات المملكة، مما سيوفر مزيداً من الدخل للإيرادات العامة في المملكة. من جهةٍ أخرى، فإن ارتفاع معدلات الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة سيعيد تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق الأمريكية وستتراجع تدفقات رؤوس الأموال للأسواق الصاعدة والنامية، الذي بدأ بشكل فعلي خلال الفترة القصيرة الماضية.

وقاد الإعلان عن بدء الخروج من سياسات التيسير الكمي إلى تراجعات في أسواق المال في الدول الصاعدة وتراجع في معدلات صرف الكثير من عملات هذه الدول. وأدت هذه التطورات إلى زيادة الضغوط على السياسات المالية في الدول الصاعدة والنامية. وتعتبر المملكة من الدول سعيدة الحظ التي خفضت ديونها الحكومية في أوقات الرخاء، مما سيجنبها أي تبعات سلبية للانسحاب من سياسة التيسير الكمي على سياستها المالية.

أما منطقة اليورو فمن المتوقع أن تتلاشى معدلات النمو الاقتصادي الضحلة التي كانت في حدود 0.4% في عام 2013، وتتحول إلى نمو اقتصادي محدود يقارب 1% في عام 2014، ومن المتوقع تحسن معدل نمو منطقة اليورو الاقتصادي في عام 2015 إلى 1.4%. أما أبرز ما ستشهده معدلات نمو الاقتصادات الصاعدة فهو تراجع معدلات النمو في الصين من المعدلات التاريخية المرتفعة السابقة إلى معدلات النمو المستهدفة الذي ستبلغ 7.5%، 7.3% في عامي 2014، و2015. أما الاقتصاد الهندي فسيشهد بعض التحسن في عامي 2014 و2015، حيث سيرتفع إلى 5.4%، 6.4% على التوالي.

وبنيت كل معدلات النمو السابقة على أساس القوة الشرائية المعادلة، أما معدلات النمو المبنية على أساس أسعار الصرف القائمة في السوق فستكون مختلفة بعض الشيء، حيث سيتراجع بموجبها معدل النمو العالمي إلى 3.1%، 3.4% في عامي 2014 و2015 على التوالي. وجاء هذا التراجع بسبب تراجع الأهمية النسبية لاقتصادات الدول الصاعدة والنامية عند احتساب النمو على أساس أسعار العملة في الأسواق العالمية. وسيقود التحسن المطلوب في النمو الاقتصادي العالمي إلى رفع الطلب على النفط بصورة عامة. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على نفط "أوبك" عن التقديرات المتشائمة السابقة. ورفعت منظمة الطاقة العالمية أخيراً تقديرات الطلب على نفط "أوبك" بنحو 200 ألف برميل في عام 2014، وقدرت أن يصل إلى نحو 29.4 مليون برميل في اليوم خلال عام 2014.

2.1 التجارة الخارجية

أوضح تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إن معدلات تدفق التجارة العالمية هوت إلى حوالى 2% خلال عام 2015، للمرة الخامسة منذ حوالى خمسين عاماً، لتسجل مستويات خطيرة لاتظهر إلا مع قرب وقوع ركود عالمى.ولفت التقرير إلى إنه لازال هناك أمل فى التدابير التي تتفذها حكومة الصين وغيرها من الدول، والتى قد تؤدى إلى انتعاش التجارة العالمية خلال العام القادم.

3.1 التضخم

ان مستويات التضخم العالمي شهدت تراجعاً منذ شهر يوليو 2015، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط التي فقدت حوالي 50% تقريباً من قيمتها المتداولة في منتصف عام 2014، فيما خفضت البنوك المركزية في أنحاء العالم سياساتها النقدية باستثناء الولايات المتحدة الامريكية، وذلك عبر تقليص معدلات الفائدة فيما تتزايد التوقعات بعودة التضخم العالمي الى الارتفاع من جديد نهاية العام الحالي مع استعادة النفط لعافيته.

ان العامل الرئيسي وراء تراجع أسعار الطاقة يعود إلى ارتفاع العرض مقابل الطلب في السوق العالمية، الذي أخذ منحى الارتفاع منذ عامين تقريباً، ووصل إلى أعلى مستوياته في الربع الأخير من 2014 حيث بلغ 94.9 ملايين برميل يومياً، بحسب الوكالة الدولية للطاقة (IEA). ان الزيادة الكبيرة التي شهدها إنتاج الخام الأميركي بفضل طفرة النفط الصخري، إلى جانب ركود الطلب العالمي، يفسر جزءاً كبيراً من أسباب تخمة المعروض.

لقد انخفضت الأسعار في مجموعة الدول الثلاث التي تتألف من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان من 1.6% على الأساس السنوي في يوليو عام 2014 إلى 0.2% في مارس 2015. مما ادى الى تعرض الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلى انكماش.

كما تراجعت الأسعار في دول آسيا الناشئة، إلى نطاق أقل من 3.2% على الأساس السنوي في يوليو 2014 إلى 2.0% في مارس 2015، وعلى رأسها تايوان، وتايلند، وكوريا وماليزيا وباستثناء إندونيسيا وهونغ كونغ شهدت جميع الاقتصاديات الآسيوية الكبرى انخفاضاً في مستوى الأسعار. بالنسبة للبلدان الناشئة غير الآسيوية، فقد كانت أقل تأثراً بتراجع أسعار النفط.

أما معدل التضخم في البرازيل، والمكسيك وجنوب إفريقيا ونيجيريا وتركيا كان ذاته في مارس مقارنة بمنتصف 2014 إذ بلغ 6.5% تقريباً على الأساس السنوي.

2. الأوضاع الاقتصادية العربية

1.2 النمو الاقتصادي

شهدت أسعار النفط إعتبارا من شهر يونيو 2014 تراجعا كبيرا حيث فقدت نحو 60% من مستوياتها السابقة لتستقر عند أقل من 55 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام 2015، ومن شأن هذا أن يؤثر في النمو العربي كمجموعة باعتبار أن الدول المصدرة للنفط تسهم بنحو 78% من الناتج المحلي بالأسعار الثابته للدول العربية، ومن ناحية أخرى حدث عام 2014 استقرار نسبي بالأوضاع السياسية والأمنية في الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية خلال السنوات الماضية مع تنفيذ اصلاحات اقتصادية لدفع النشاط الاقتصادي، إضافة إلى أن تراجع أسعار النفط من شأنه توفير حيز مالي لها يمكنها من رفع انفاقها العام والتخفيف من حدة الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها، ومحصلة لذلك فمن المتوقع أن يرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 2853 مليار دولار في نهاية عام 2014 بعد أن كان 2734 مليار دولار عام 2013، وأن يتطور النمو الاقتصادي بالدول العربية كمجموعة من 3.2% عام 2013 إلى 3.3% عام 2014 ومن المتوقع أن يصل إلي 3.1% عام 2015.

2.2 متوسط دخل الفرد

من المتوقع أن يرتفع متوسط دخل المواطن العربي إلى نحو 8.4 ألف دولار عام 2014، بعد أن كان 8.2 ألف دولار عام 2013 مع تباين كبير بين الدول العربية في هذا الشأن.

3.2 التضخم

شهدت معدلات التضخم بفعل تراجع الأسعار العالمية للنفط والغذاء اتجاهاً نحو الانخفاض في عدد من الدول المتقدمة والنامية خلال السنوات السابقة، ومن المتوقع خلال عام 2015 استمرار تراجع الأسعار العالمية للغذاء وبقاء أسعار النفط دون مستوياتها مقارنة بالأعوام السابقة، وهو ما سينعكس على اتجاهات الأسعار في الدول العربية بدرجات متباينة، وستعمل تلك الانخفاضات على تقليل أثر التضخم المستورد في الدول العربية خاصة تلك التي ترتفع فيها الأهمية النسبية للسلع الغذائية المستوردة في سلة الرقم القياسي للأسعار.

ومن المتوقع أن تشهد بعض الدول العربية ضغوطات تضخمية مختلفة ناتجة عن ارتفاع مستويات الطلب المحلي، وزيادة معدلات تسارع النشاط الاقتصادي في بعضها، وارتفاع أسعار الأصول والعقارات وإيجارات المساكن في بعضها الآخر، وهو ما سيحد نسبياً من استفادة الدول العربية كمجموعة من تراجع الأسعار العالمية للنفط والغذاء.

ومن شأن التطورات الداخلية التي تشهدها بعض البلدان العربية أن تفرض ضغوطا على المستوى العام للأسعار نتيجة الاختناقات في جانب العرض وتأثر سلاسل الإمداد للسلع الأساسية.

وكمحصلة للتطورات المشار إليها من المتوقع أن يشهد معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة تراجعا من 5.1% عام 2013 إلى 4.27% عام 2014م مع احتمال تراجعه إلى 4.14% عام 2015م.

4.2 الموازنات العربية

تؤثر التطورات التي بدأت بأسواق النفط في الموازنة العامة المجمعة للدولة العربية، إذ من المتوقع أن تتأثر موازنات الدول العربية المصدرة للنفط سلبا بالانخفاضات في مستويات الأسعار، ويزيد من وطأتها ظروف عدم الاستقرار التي حالت دون زيادة كمية الإنتاج، من ناحية ثانية سوف تستفيد الدول العربية المستوردة للنفط من الاتجاه النزولي للأسعار من خلال خفض دعم الطاقة بموازناتها وتوفير هامش مالي لزيادة الانفاق الرأسمالي والاجتماعي، وفي المجمل تنعكس تلك التطورات سلبا على أوضاع الموازنة العامة المجمعة للدول العربية حيث تؤدي إلى تحول فائض الموازنة من 2.93% من الناتج عام 2013 إلى عجز قدره 1.2-% من الناتج عام 2014، ومن المتوقع أن يتزايد إلى 6.9-% من الناتج عام 2015.

5.2 التجارة الخارجية العربية

تراجعت الصادرات السلعية العربية تأثرا بتباطؤ النمو الاقتصادي في دول منطقة اليورو من 1382.7 مليار دولار عام 2012 إلى 1370.5مليار دولار عام 2013، ومن المتوقع أن تصل إلى 1310.9 مليار دولار عام 2014 بينما ارتفعت الواردات السلعية العربية من 767.9 مليار دولار عام 2012 إلى 813 مليار دولار عام 2013، ومن المتوقع أن تصل إلى 841.1 مليار دولار عام 2014، وحقق الميزان التجاري فائضا تطور في تراجعه من 614.7 مليار دولار عام 2012 إلى 557.5 مليار دولار بالعام 2013 ومن المتوقع أن يصل إلى 469.7 مليار دولار عام 2014، وتطورت نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 23.3% عام 2012 إلى 20.4% عام 2013 ومن المتوقع أن يصل إلى 16.7% عام 2014.

6.2 البطالة العربية

تمثل التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية وتطورات الأوضاع الداخلية في بعض بلدانها وتباطؤ وتيرة تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية المهمة عوامل تحد من قدرة هذه الدول على رفع مستويات نمو الناتج وعرقلة جهود خفض معدلات البطالة التي تصل تقديراتها طبقا لمنظمة العمل الدولية إلى نحو 11.5% عام 2014.

7.2 الأسواق المالية العربية

جاء أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة عام 2014 أفضل من أداء معظم الأسواق الناشئة الأخرى، رافق هذا إرتفاع الاستثمار المؤسسي والاستثمار الأجنبي في هذه الأسواق بعد سنوات من التدفق السالب، ويعود هذا للجهود المستمرة التي تبذلها السلطات الإشرافية على الأسواق العربية بصورة عامة في حرصها وسعيها على تطبيق المعايير الدولية في مجال إصدار وإدراج وتداول الأوراق المالية والارتقاء بممارسات الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات، وقد بلغت قيمة التداول المجمعة للأسواق المالية العربية خلال عام 2014 نحو 797.3 مليار دولار، كما بلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة في هذه الأسواق خلال الفترة ذاتها 140.8 مليار ورقة مالية تجاوزت القيمة السوقية لها 1.04 تريليون دولار.

8.2 الديون العربية

تحسن وضع المديونية الخارجية للدول العربية بشكل عام حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 34% كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و2009 إلى 29.4% خلال عام 2013. إلا ان حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية ارتفع من 585 مليار دولار كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و2009 إلى 780.6 مليار دولار عام 2013، مع توقعات بارتفاعها إلى 798 مليار دولار عام 2014.

3. الأوضاع الاقتصادية الخليجية

1.3 الناتج المحلى الاجمالى

أصبحت دول المجلس قوة اقتصادية كبرى لا يستهان بها، تعطيه مزايا تفاوضية، وجاذبية لإستقطاب الاستثمارات إليه على المستوى العالمي، فلقد باتت دول المجلس نقطة جذب عالمية لرؤوس الأموال الأجنبية لما تمتلكه من بيئة جاذبة مدعومة ببنية تحتية متطورة، إلا أنها فى ذات الوقت تواجه العديد من التحديات الإقليمية والعالمية التي تلقي بظلالها على مسيرة التنمية الاقتصادية لدول المجلس، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تذبذب أسعار النفط والعملات، وتباطئ النمو في عدد من كبرى الاقتصادات العالمية، وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني في عدد من دول الجوار، وهي جميعاً عوامل تحتم على هذه الدول تركيز جهدً أكثر فى تنفيذ عدد من أهم المبادرات والمشاريع المشتركة كالإنتقال من الاتحاد الجمركي إلى السوق الخليجية المشتركة، والعمل على تنسيق ومقاربة السياسات المالية والنقدية، والشروع في تنفيذ مشاريع البنى التحتية واللوجستية المشتركة كالربط المائي والكهربائي وخطوط السكك الحديدية.

وتعيش دول المجلس اليوم واقعاً اقتصادياً جيداً تجسده قرارات السوق الخليجي النشط بناتج محلي إجمالي تجاوز 1.6 تريليون دولار.

2.3 التجارة الخارجية

سجلت التجارة البينية بين دول الخليج 95 مليار دولار مع نهاية العام 2013 مع توقعات بأن تتجاوز 146 مليار دولار مع نهاية عام 2015.

ان إجمالي صادرات مجلس التعاون الخليجى العالمية بلغت 921 مليار دولار عام 2013، وبذلك يكون مجلس التعاون رابع أكبر مصدّر في العالم بعد الصين، ثم الولايات المتحدة وألمانيا وهذه الصادرات معظمها صادرات خام النفط والغاز ومشتقاتهما ومنتجاتهما المصنعة كالبتروكيماويات والأسمدة وغيرها، كما أن واردات المجلس من العالم وضعت دول المجلس في الترتيب العاشر عالميًّا من حيث أكبر المستوردين من العالم؛ حيث وصلت واردات المجلس عند مستوى 514 مليار دولار في العام نفسه.

كما ان مجلس التعاون خامس اهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجارى مع العالم، وثانى عشر أكبر اقتصاديات العالم.

إن المستويات المتقدمة للتجارة الخارجية لدول المجلس –التي ذُكرت آنفًا– تدل على قوة اقتصادية كبرى لدول مجلس التعاون لا يستهان بها، مما تعطيه مزايا تفاوضية، وجاذبية لاستقطاب الاستثمارات إليه.

جدول رقم (1) التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجى – مليون دولار سنة 2013

	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	الكويت	البحرين
قطر	-	2454.39	8381.36	1570.68	1481.28	456.4
السعودية	2454.39	-	8141.18	4623.43	2629.5	5050.85
الإمارات	8381.36	8141.18	-	15689.37	1692.18	1267.04
عمان	1570.68	4623.43	15689.37	-	777.67	385.55
الكويت	1481.28	2629.5	1692.18	777.67	-	279.16
البحرين	456.4	5050.85	1267.04	385.55	279.16	-
	14,344.11	20,444.96	26,789.77	21,476.02	5,378.51	6,982.60
95,415.97 اجمالي التجارة البينية اجمالي التجارة البينية						

المصدر : الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى.

جدول رقم (2) أكبر تبادل تجارى فى العالم – مليون دولار سنة 2013

1	الصين	4,228,910.00
2	الولايات المتحدة	3,763,610.00
3	ألمانيا	2,597,240.00
4	اليابان	1,618,520.00
5	مجلس التعاون الخليجي	1,420,000,.00
6	فرنسا	1,259,888.00
7	هولندا	1,203,662.00
8	كوريا الجنوبية	1,105,408.00
9	المملكة المتحدة	1,090,339.00
10	كندا	966,823.00

المصدر : الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى.

جدول رقم (3) أكبر المستوردين من العالم – مليار دولار سنة 2013

1	الولايات المتحدة	2,268,320.00
2	الصين	1,946,850.00
3	ألمانيا	1,174,220.00
4	اليابان	832,343.00
5	فرنسا	664,839.00
6	المملكة المتحدة	622,034.00
7	هولندا	585,964.00
8	هونج كونج	524,108.00
9	كوريا الجنوبية	515,585.00
10	مجلس التعاون الخليجى	514,400.00

المصدر : الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى.

جدول رقم (4) أكبر المصدرين للعالم – مليار دولار سنة 2013

1	الصين	2,282,060.00
2	الولايات المتحدة	1,495,290.00
3	ألمانيا	1,423,020.00
4	مجلس التعاون الخليجى	921,000.00
5	اليابان	786,177.00
6	هولندا	617,698.00
7	فرنسا	595,049.00
8	كوريا الجنوبية	589,823.00
9	روسيا	521,649.00
10	ايطاليا	509,951.00

المصدر : الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى.

3.3 التضخم

سجل مؤشر التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في شهر يونيو 2015 معدلات تراوحت ما بين 0.18% في سلطنة عُمان و 4.22% بالإمارات وذلك على أساس سنوي مقارنة بشهر يونيو من عام 2014.

ولقد أظهر تقرير صادر عن المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون تسجيل أعلى نسبة تضخم في دولة الإمارات، مقارنة مع دول مجلس التعاون الأخرى حيث بلغ معدل التضخم فيها 4.22% تلتها دولة الكويت بنسبة 3.545 ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 2.2% ومملكة البحرين بنسبة 1.7% ودولة قطر بنسبة 1.4% فيما حلت سلطنة عُمان في المرتبة الأقل بنسبة 0.18%.

كما بينت الإحصائيات أن مجموعة الأغذية والمشروبات في شهر يونيو 2015 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2014 سجلت ارتفاعاً في معظم دول مجلس التعاون، حيث ارتفعت الأسعار في مملكة البحرين بنسبة 3.8% تلتها دولة الكويت بنسبة 3.65% والمملكة العربية السعودية بنسبة 2.2% ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.44% و دولة قطر بنسبة 0.2%، في المقابل سجلت السلطنة انخفاضاً بنسبة 0.09%.

وشهدت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ارتفاعاً في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر يونيو 2015 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014، حيث سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً قدره 10.21% تلتها دولة الكويت بنسبة 6.54% ومن ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 3.0% ثم مملكة البحرين بنسبة 2.3% و دولة قطر بنسبة 1.8% والسلطنة بنسبة 0.68%.

كما شهدت مجموعة النقل ارتفاعاً في معظم الدول خلال يونيو 2015 مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، حيث سجلت دولة قطر ارتفاعاً قدره 2.7% ودولة الكويت بنسبة 0.64% والمملكة العربية السعودية بنسبة 0.5% ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 0.38% و السلطنة بنسبة 0.02% في المقابل كانت مملكة البحرين الوحيدة التي سجلت انخفاضاً بنسبة 1.5%.

وفيما يتعلق بالمجموعات الرئيسية للإنفاق الأكثر ارتفاعاً حسب كل دولة خلال هذه الفترة فقد أظهرت البيانات تصدر المجموعات التالية حسب كل دولة: مجموعة التعليم في كل من دولة قطر و سلطنة عمان بنسبة 11.1% و 4.49% على التوالي، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10.21%، ومجموعة الثقافة والترفيه في المملكة العربية السعودية بنسبة 9.6%، ومجموعة المطاعم والفنادق في دولة الكويت بنسبة 6.88%، ومجموعة الصحة في مملكة البحرين بنسبة 4.5%. من جانب آخر، أشارت البيانات إلى أن أكثر المجموعات انخفاضاً في شهر يونيو 2015م مقارنة بالشهر نفسه من عام 2014 حسب كل دولة من دول المجلس، كانت مجموعة الملابس والأحذية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة الكويت بنسب 3.35% - 1.69% - 1.53% على التوالي، ومجموعة الثقافة والترفيه في دولة قطر بنسبة 2.4%، ومجموعة المطاعم والفنادق في المملكة العربية السعودية بنسبة 1.6%، ومجموعة النقل في مملكة البحرين بنسبة 1.5%.

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

ثانياً: آداء الاقتصاد الوطني

1. الناتج المحلي الاجمالي

أظهر التقرير الإحصائي السنوي لعام 2014 والصادر عن المركز الوطني للإحصاء، أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 بالأسعار الجارية بلغت 1.46 تريليون درهم، بارتفاع وقدره 45 مليار درهم عن عام 2013، لتصل نسبة النمو إلى 3.2.

وتشير البيانات إلى أن مؤشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حافظ على نفس الاتجاه الصاعد منذ عام 2009، كما بلغت تقديرات الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية 963 مليار درهم ارتفاعاً بحوالي 8.1%، مقارنةً بـ 890.9 مليار درهم في عام 2013.

ومن حيث التوزيع القيمي على القطاعات، فقد بلغ الناتج المحلي في قطاع المشروعات غير المالية 1.33 ترليون مرتفعاً بحوالي 2.1% عن عام 2013، ليشكل بذلك حوالي 90.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 34.3%، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بـ 11.3%، ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 10.3%، أما مساهمة أنشطة الإنشاءات وأنشطة الصناعات التحويلية، فقد بلغت 9% تقريباً لكل منهما.

أما بالنسبة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة فقد بلغ 1.15 ترليون درهم مقارنةً بـ 1.1 ترليون درهم في عام 2013، أما الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد استمر بالارتفاع بإيجابية. أما من حيث التوزيع على القطاعات الرئيسية، فقد بلغت قيمة الناتج في قطاع المشروعات غير المالية 1 ترليون درهم بنسبة مساهمة بلغت ما يقارب الـ 90.5% من الإجمالي، مدعوماً بمساهمة أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي ساهمت بنسبة 31.7% من الإجمالي، وبقيمة إجمالية وصلت إلى 366 مليار درهم، بالإضافة إلى نشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح، والتي ساهم بحوالي 12% من الإجمالي.

وأظهرت البيانات ارتفاع نسبة النمو للناتج بالأسعار الثابتة من 8.2% في عام 2014، فقد وصل إجمالي تكوين رأس المال الثابت 347 مليار درهم مقارنة بـ 321 مليار درهم، في عام 2013.

شكل رقم (1) الناتج المحلى الاجمالى لدولة الامارات العربية المتحدة بالاسعار الجارية والثابتة

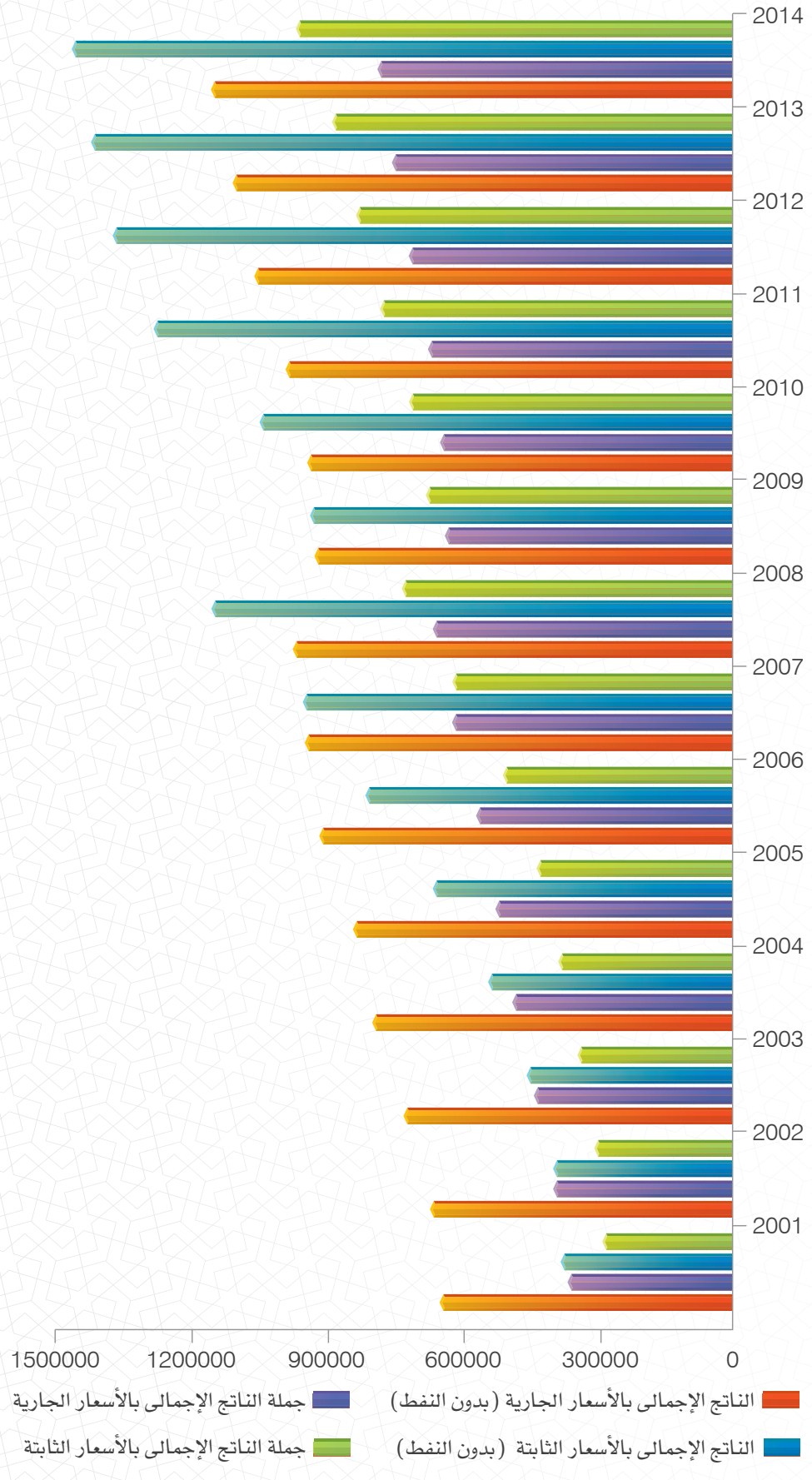

المصدر : المركز الوطنى للاحصاء.

2. التجارة الخارجية

تشير نتائج احصاءات التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 2014 الى ان قيمتها الاجمالية بلغت نحو 1072.4 مليار درهم، مقابل 1065.5 مليار درهم خلال نفس الفترة عام 2013، بارتفاع طفيف مقداره 6.9 مليار درهم، وبنسبة وصلت الى 0.65%.

وتشير ذات البيانات الى ان قيمة الواردات بلغت 696.4 مليار درهم فى عام 2014، مقارنة ب 685.1 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2013، وبنسبة ارتفاع مقدارها 1.7%.

وتشير البيانات إلى ان القيمة الكبرى كانت فى الورادات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة حيث بلغت قيمتها 181.8 مليار درهم خلال عام 2014 مقابل 223.8 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وسجلت واردات الدولة من الآلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة ولوازمها ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغتما ما قيمة 138.1 مليار درهم خلال عام 2014 مقابل 116.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013.

كما ساهم فى ذلك الارتفاع أيضاً ارتفاع واردات الدولة من معدات النقل حيث وصل إلى 104 مليار درهم تقريباً مقابل 94.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وكذلك ارتفعت واردات الدولة من المعادن العادية ومصنوعاتها، حيث بلغت 53.8 مليار درهم خلال عام 2014 مقابل 50.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013. والشكل التالى يوضح توزيع الواردات حسب المجموعة الرئيسية.

شكل رقم (2) توزيع قيمة الواردات حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال عام 2014

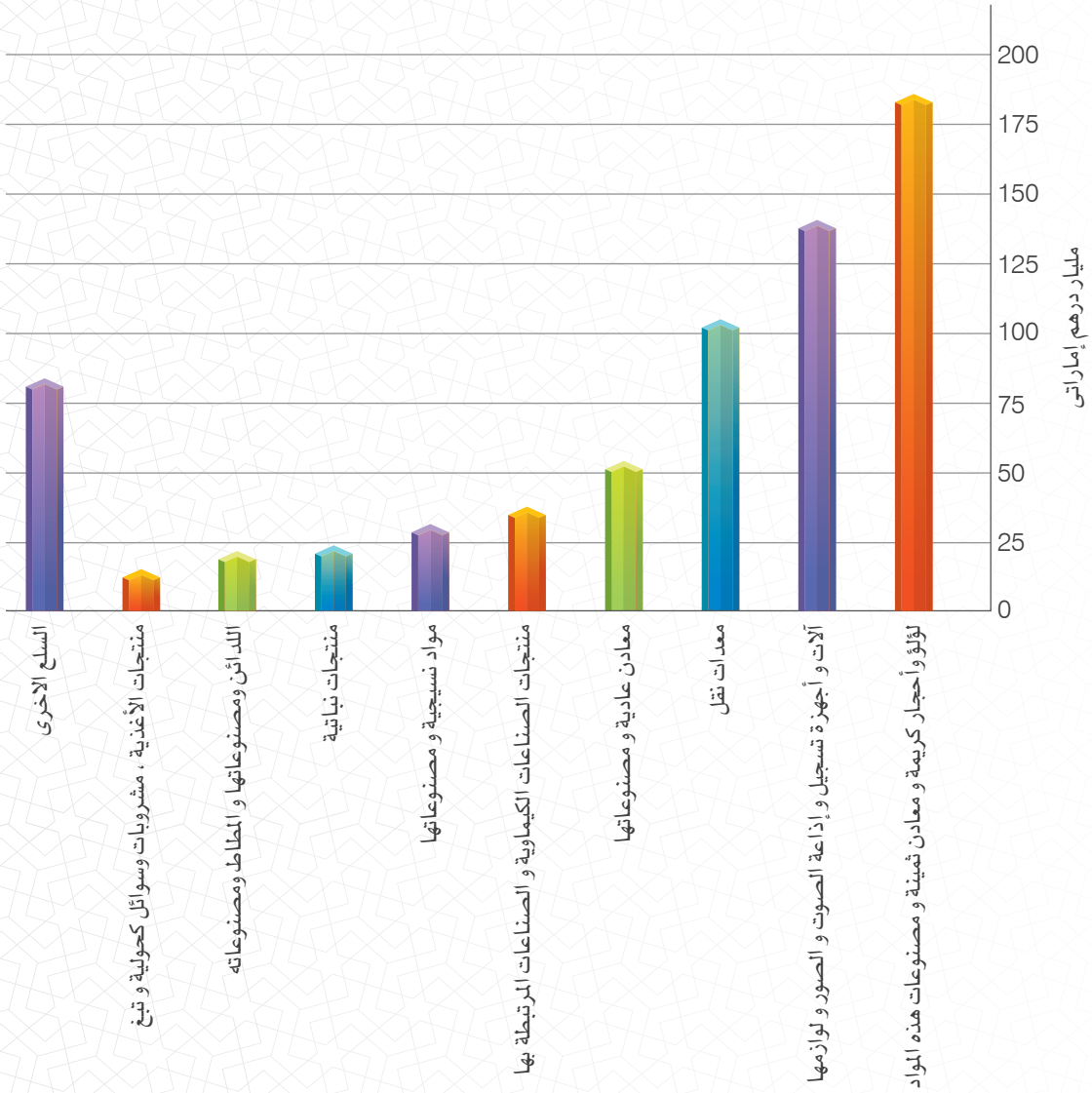

المصدر : المركز الوطني للاحصاء.

ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات الكلية 376 مليار درهم تقريباً خلال الفترة المذكورة مقارنة ب 380.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، وبنسبة انخفاض مقدراها 1.2% تقريباً.

تمثل الصادرات غير النفطية مؤشراً على قدرة الاقتصاد الوطني على الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتسعى الدولة ومن خلال سياساتها القطاعية والتجارية إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة وصول المنتجات والسلع الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

بلغت قيمة الصادرات الوطنية المنشأ نحو 132.2 مليار درهم عام 2014 مقارنة ب 148.2 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013. ويعود السبب الرئيسي إلى انخفاض في قيمة الصادرات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة حيث بلغت قيمة الصادرات ماقيمته 45 مليار درهم عام 2014 مقارنة ب 80.1 مليار درهم عام 2013، بينما ارتفعت صادرات الدولة من المعادن العادية ومصنوعاتها حيث وصلت إلى 30 مليار درهم هلال عام 2014 مقارنة ب 21.8 مليار درهم عام 2013، كما ارتفعت صادرات الدولة من اللدائن والمطاط ومصنوعاتها إلى 11.6 مليار درهم عام 2014 مقارنة ب 10.5 مليار درهم عام 2013.

سجلت صاردات الدولة من الآلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة ولوازمها ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت ما قيمته 8 مليار درهم عام 2014 مقارنة ب 2.9 مليار درهم خلال عام 2013، بينما ارتفعت صادرات الدولة من المنتجات المعدنية إلى 8 مليار درهم تقريباً خلال عام 2014 مقارنة ب 7.6 مليار درهم خلال عام 2013، وارتفعت كذلك صاردرات الدولة من منتجات صناعة الأغذية حيث وصلت إلى 7.5 مليار درهم خلال عام 2014 مقارنة ب 7.4 مليار درهم عام 2013، الأمر الذى يدل على القدرات الكامنة لدى الاقتصاد وتنوع السلع الوطنية والقدرة التنافسية للوصول إلى الأسواق الخارجية ن وما يزيد من أهمية هذه النتائج أنها تحققت رغم تداعيات الأزمة العالمية على مختلف الاقتصادات. ويوضح الشكل التالى توزيع الصادرات حسب المجموعة الرئيسية.

شكل رقم (3) توزيع قيمة الصادرات حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال عام 2014

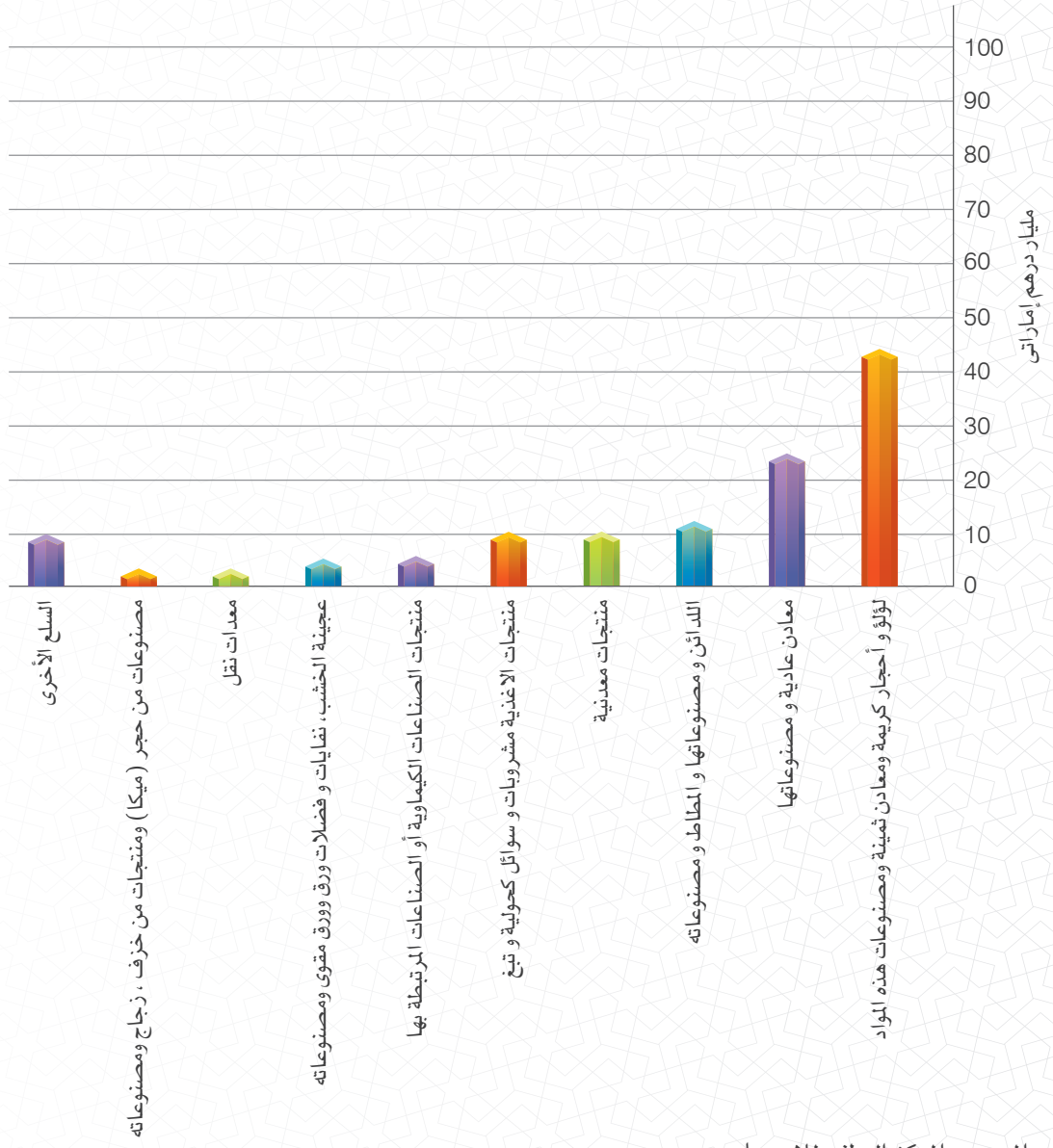

المصدر : المركز الوطنى للاحصاء.

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 243.7 مليار درهم عام 2014، مقارنة ب 232.2 مليار درهم خلال عام 2013، وبهذه القيمة تكوم القيمة المعاد تصديره قد ارتفعت بنسبة مقدارها 5%، ويعود ذلك الى ارتفاع اقيمة المعاد تصديره من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن القمينة الى 91.6 مليار درهم خلال عام 2014 مقارنة ب 87.3 مليار درهم خلال عام 2013، بينما انخفضت قيمة المعاد تصديره من الآلات وأجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها الى 53.8 مليار درهم عام 2014 مقارنة ب 54.5 مليار درهم عام 2013. بينما ارتفعت قيمة اعادة التصدير من معدات النقل الى 44.6 مليار درهم مقارنة ب 37.3 مليار درهم عام 2013، ويوضح الشكل التالى توزيع المجموعات الخاصة باعادة التصدير خلال عام 2014.

شكل رقم (4) توزيع قيمة المعاد تصديره حسب أهمية أقسام النظام المنسق خلال عام 2014

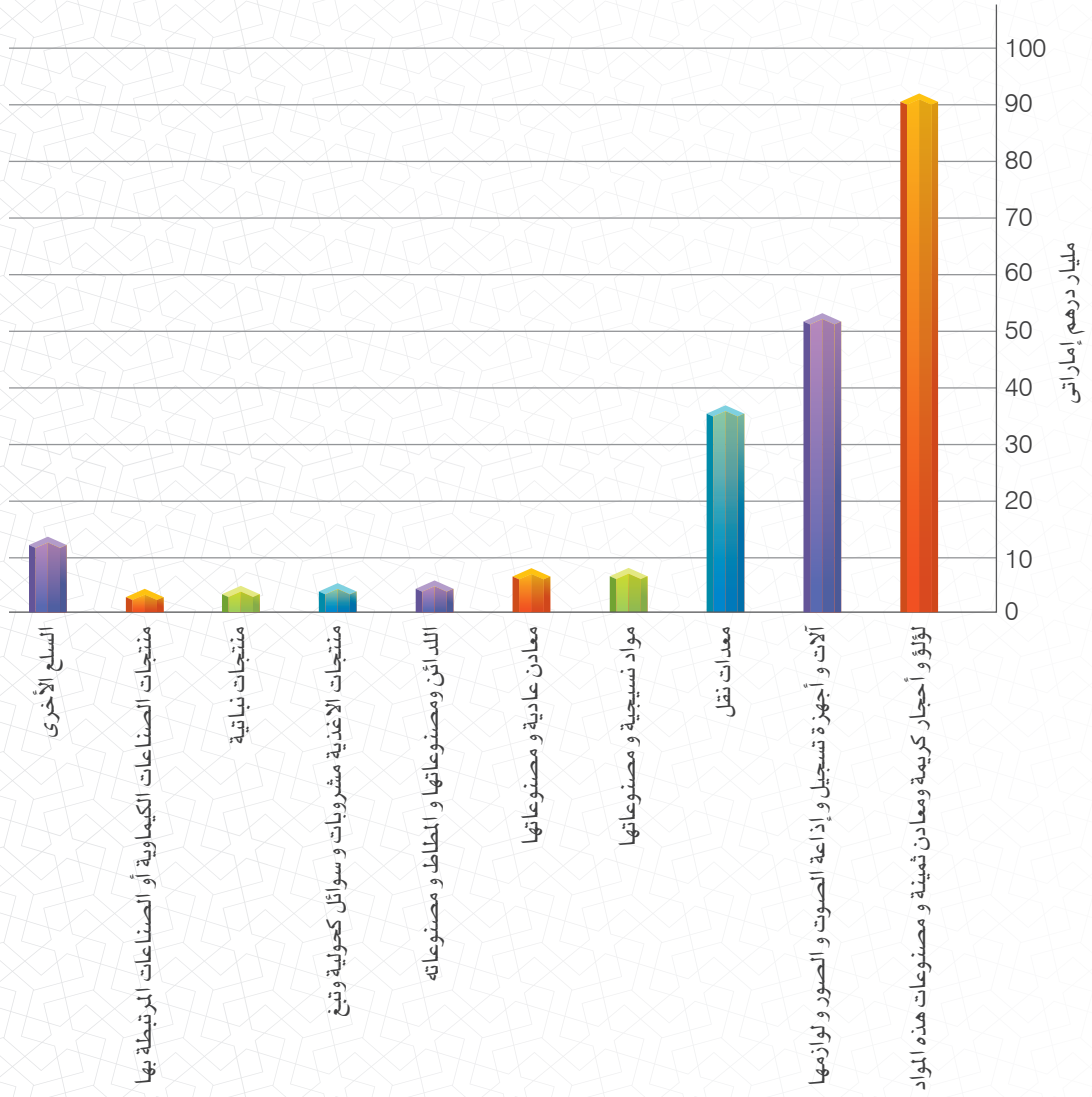

المصدر : المركز الوطنى للاحصاء.

تشير البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة إلى ان الدول الاسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجارى، وبقيمة اجمالية مقدارها 349.9 مليار درهم، وبنسبة 41% من اجمالى قيمة تجارة الدولة مع العالم الخارجى.

تليها فى المجموعة الثانية وبفارق كبير وهى مجموعة الدول الاوروبية وبقيمة مقدارها 253.2 مليارردرهم وبنسبة 23.6% من مجموع التبادل التجارى خلال عام 2014، ثم تليها مجموعة الدول الأمريكية فى المرتبة الثالثة وبقيمة مقدارها 103 مليار درهم وبنسبة 9.6%، أما فى المرتبة الرابعة فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجى وبقيمة اجمالية مقدارها 97.2 مليار درهم وبنسبة 9.1% من إجمالى تجارة الدولة مع العالم الخارجى.

أما الدول الافريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجارى معها حوالى 71.1 مليار درهم تقريباً وبنسبة 6.6% من اجمالى التبادل التجارى الكلى، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالى 70.2 مليار درهم تقريباً وبنسبة 6.5% من إجمالى قيمة التبادل التجارى خلال عام 2014.

وبالنسبة للدول المحيطة فقد بلغت قيمة التبادل التجارى معها حوالى 12.3 مليار درهم وبنسبة 1.1% من اجمالى قيمة التبادل التجارى، أما بالنسبة الى الدول الاخرى غير المبوبة فقد بلغ نصيبها حوالى 25.4 مليار درهم تقريباً وبنسبة 2.4% من اجمالى قيمة التبادل التجارى مع العالم الخارجى خلال عام 2014.

شكل رقم (5) التوزيع النسبى لإجمالى قيمة التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجى خلال عام 2014

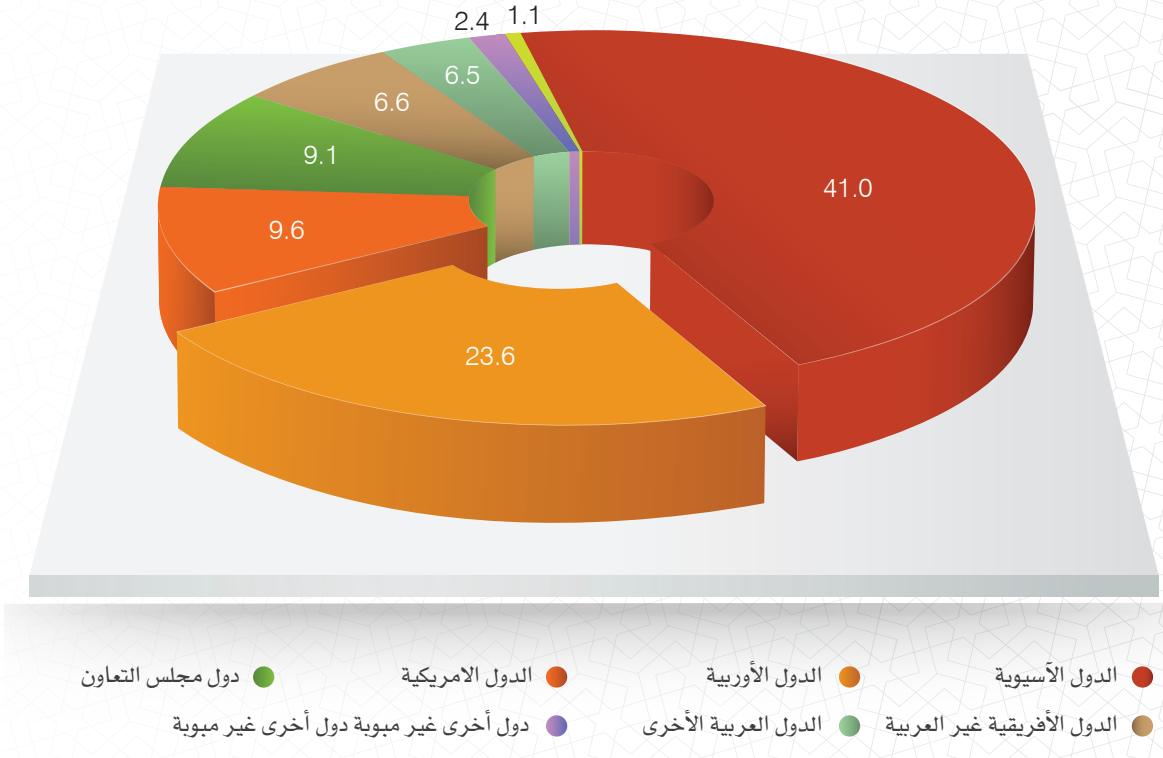

المصدر : المركز الوطنى للاحصاء.

ومن المتوقع أن تسجل المبادلات التجارية لدولة الإمارات مع دول العالم نمواً بأكثر من 7% لعام 2015 لتصل الى 1.7 تريليون درهم (شاملة تجارة الدولة في المناطق الحرة)، وتعد نسبة النمو في تجارة الدولة لهذا العام جيدة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة خلال العام 2015.

وهذه النتائج التى وصلت لها دولة الإمارات نتيجة العمل بتوجيهات القيادة الرشيدة نحو تطوير قطاعات الصناعة المتقدة،وفي الوقت ذاته مواصلة الاستفادة من قوة الموارد النفطية للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتركيز الدولة استثماراتها على الصناعات الاستخراجية وفي البنية التحتية ذات المستوى العالمي.

ان دولة الإمارات تشهد اليوم نهضة صناعية كبرى تظهر دلائلها واضحة في وصول إجمالي رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية الى أكثر من 34.6 مليار دولار مع ارتفاع عدد المنشآت الصناعية الى أكثر من 6000 منشأة وتجاوز عدد العاملين في هذا القطاع 433 ألف عامل وموظف، وسيكون لهذه النهضة أثر إيجابي في دفع عجلة الابتكار والإبداع وبناء الكفاءات الوطنية المتميزة بما يخدم الأجندة الوطنية لدولة الإمارات 2021.

ان رؤية الإمارات 2021 المتقدمة والتي ستسهم في وضع خارطة طريق اقتصادية طموحة ومدروسة لتطوير اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة تضمن عدم اعتماد الاستقرار والازدهار الاقتصادي للبلاد على سلعة أساسية واحدة، حيث تتلخص أهداف تلك الرؤية في تعزيز التنويع الاقتصادي ووصول مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 80% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول 2021، ان الامارات اليوم تسير في المسار الصحيح، حيث ارتفع حجم المساهمة الاقتصادية من القطاعات غير النفطية 69% في عام 2014 ويعتبر القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات التي تميز الاقتصاد المتنوع لدولة الإمارات، حيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الى 14% مع نهاية عام 2014.

ويعد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً الصناعية لا ينحصر في ضخ السيولة ورؤوس الأموال وإيجاد المزيد من فرص العمل، بل يتجاوز ذلك إلى المنافع غير المباشرة والآثار الإيجابية التي تأتي بها الاستثمارات كنقل التكنولوجيا والخبرات العملية والإدارية والتنظيمية، علاوة على تشجيع المنافسة والابتكار.

شكل رقم (6) إجمالى التبادل التجارى للدولة (2009 – 2014) بالمليار درهم

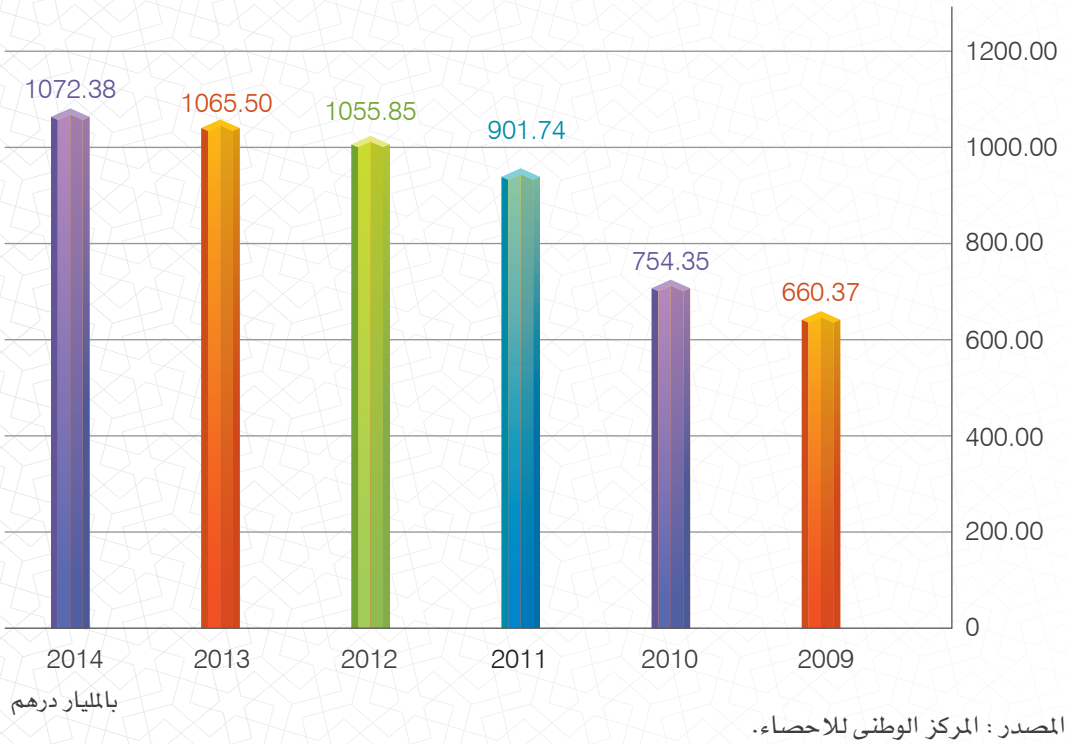

المصدر : المركز الوطنى للاحصاء.

ولقد اوضحت البيانات السابقة ان هناك استقراراً ونمواً ملحوظاً، مما يدل على اهتمام الدولة بالصناعة الوطنية وخاصة التصنيع الغذائي والصناعات الواعدة والتي سيكون عليها طلب في المستقبل مثل صناعات الطاقة المتجددة وقطع الغيار اللازمة لها وخدمات صناعة تكنولوجيا المعلومات لما لها من أثر واضح في تنمية حركة الصادرات غير النفطية للعالم الخارجي.

كما اهتمت الدولة بالعمل على وضع سياسة واضحة خاصة بإقامة صناعات خاصة بالتصدير وخاصة للسلع التي تتوفر لها المواد الأولية في الدولة وذلك من خلال استراتيجية واضحة لتنمية الصادرات غير النفطية والعمل على إقامة مراكز لتنمية الصادرات غير النفطية وترويج السلع المحلية والتركيز على الأسواق التي ما زالت بحاجة إلى المنتجات التي تتميز بها الدولة ولها قدرة تنافسية عالية مثل الألمنيوم واليوريا والسيراميك وغيرها.

ولقد أبدت الدولة الاهتمام الواضح بتنويع التبادل التجاري في قطاع الاستيراد وذلك لتوفير كافة السلع ومن شتى البقاع وذلك لتوفير حياه كريمة ورفع مستوى معيشه الأفراد وذلك بتوفير كافة المستلزمات والمواد الأولية والسلع والأدوات التي يحتاجونها من كافة دول العالم حيث بادرت بفتح كافة الأسواق العالمية أمام التجار لاستيراد ما يحتاجه المواطن والمقيم على أرض الدولة.

ولقد أوضحت البيانات ان أسواق الدولة تعتبر منافسة على المستوى الإقليمي والعالمي في تنوع السلع العالمية وفق ما توصلت إليه أحدث الماركات العالمية بغض النظر عن النوع وآخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات من خلال التشجيع على إقامة المعارض العالمية في كافه القطاعات وعلى مدار العام.

3. التضخم

بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2014 ما مقداره 120.84 مقارنةً بـ118.07 خلال عام 2013، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك 2.33% وهو أعلى مما كان عليه في عام 2013، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 1.10%.

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الإمارات «التضخم»، خلال شهر مارس 2015 بنسبة 4.31% مقارنةً مع شهر مارس 2014، فيما ارتفعت أسعار المستهلك 0.90% خلال شهر مارس 2015 على أساس شهري.

سجلت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية انخفاضاً خلال شهر مارس 2015 مقداره 0.13% مقارنةً بشهر فبراير 2015، نتيجةً لانخفاض أسعار اللحوم والدواجن والأسماك، ومنتجات الألبان والبيض، والسكر والمنتجات السكرية، والتوابل والملح، والأغذية الأخرى والشاي والبن والكاكاو، وفي المقابل ارتفعت أسعار الزيوت والدهون، والفواكه والمياه المعدنية، والمشروبات المرطبة والخضراوات.

وانخفضت أسعار المشروبات الكحولية والتبغ خلال شهر مارس 2015 مقداره 0.12% مقارنةً بشهر فبراير 2015، ونتج بصورة رئيسية عن انخفاض أسعار المشروبات الكحولية.

أما أسعار مجموعة الملابس والأحذية، فقد سجلت ارتفاعاً خلال شهر مارس 2015 مقداره 0.14% مقارنةً بشهر فبراير 2015، ونتج هذا بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار الملابس الجاهزة وملحقات الملابس والأحذية.

وبالنسبة لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، فقد سجلت أسعارها ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر مارس 2015 مقداره 2.33% مقارنةً بشهر فبراير 2015، ونتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار الإيجارات.

أما أسعار مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية، فقد سجلت ارتفاعاً خلال شهر مارس 2015 مقداره 0.08% مقارنةً بشهر فبراير 2015، ونتج هذا بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مواد النظافة المنزلية والخدمات المنزلية.

وسجلت أسعار مجموعة الصحة ارتفاعاً خلال شهر مارس 2015 مقداره 0.11% مقارنةً بشهر فبراير 2015، ونتج هذا بصورة رئيسية عن ارتفاع مصاريف الأطباء وأسعار الأدوية والفيتامينات وأسعار مصاريف التحاليل الطبية والأشعة.

وسجلت الأسعار في الشارقة ارتفاعاً مقداره 1.85% خلال شهر مارس 2015، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، وسجلت الأسعار في رأس الخيمة ارتفاعاً مقداره 0.45% نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز.

وسجلت الأسعار في الفجيرة ارتفاعاً مقداره 0.61%، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، وسجلت الأسعار في عجمان ارتفاعاً مقداره 1.15%، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، وسجلت الأسعار في أم القيوين ارتفاعاً مقداره 0.50%، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز. وسجلت الأسعار في أبوظبي ارتفاعاً بنسبة 0.77% خلال شهر مارس 2015 مقارنةً مع شهر فبراير 2015، في حين سجلت الأسعار في دبي ارتفاعاً بنسبة 0.20% خلال نفس الفترة.

شكل رقم (7) الرقم القياسى العام للسنوات (2008 - 2014)

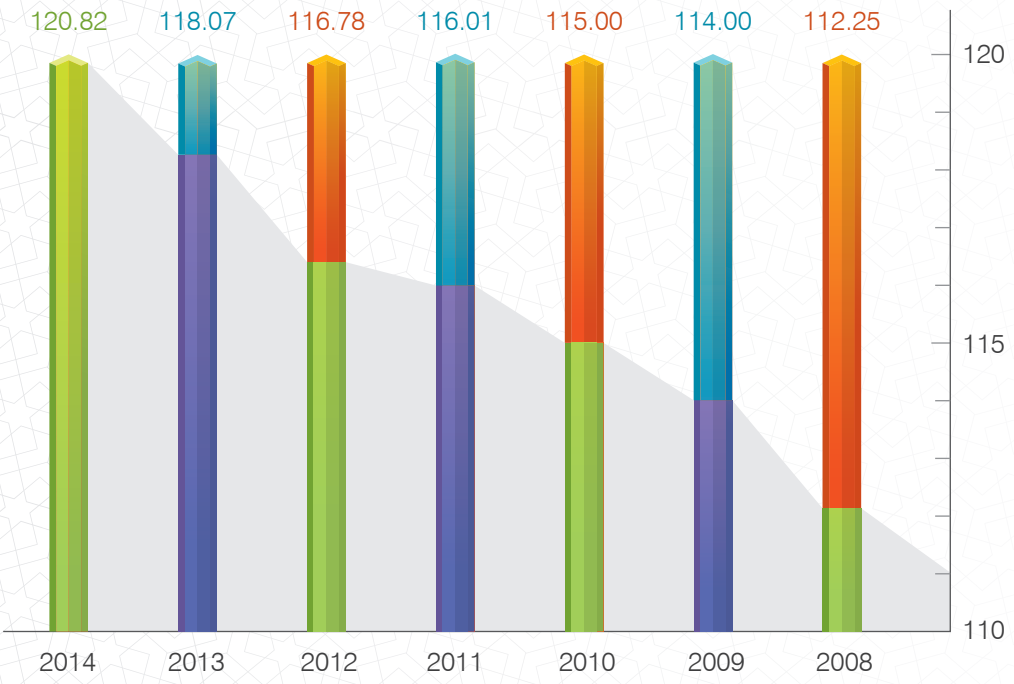

المصدر : المركز الوطنى للاحصاء.

كشف "المركز الوطني للإحصاء"، أن معدل التضخم في الاقتصاد المحلي ارتفع 21% خلال السبعة أعوام الماضية، معتمداً على مسح أجراه حول تغيرات الرقم القياسي لأسعار نحو 1000 سلعة ما بين 2007 حتى نهاية 2014.

وأوضحت نتائج المسح، أن أسعار خدمات السلع الاستهلاكية أو أسعار المساكن وخدماتها الإدارية، جاءت بمعدلات أقل في التضخم مسجلة 43.11% و 11.6% على التوالي، في حين أسهم ارتفاع أسعار خدمات التعليم بالشكل الأكبر في حركة تضخم الأسعار منذ 2007 محققة معدل زيادة بلغ 53.48% حتى نهاية عام 2014.

وسجلت أبوظبي معدل تضخم بلغ 28.53% يعد الأكثر ارتفاعاً في معدلات السلع والخدمات تلك الفترة، تليها أم القيوين 27.95 ثم عجمان 26.08% فالفجيرة 24.32%، ورأس الخيمة 23.87%، والشارقة 22.10%.فيما حققت دبي أقل معدل للتضخم العام الماضي مقارنة بسنة الأساس (19.88%).

وأظهرت حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2014 مقارنة بسنة الأساس، إلى أن معدل التضخم في أسعار التعليم كان الأعلى مقارنة بالبنود الأخرى ليسجل 53.48%، يليه تضخم أسعار المشروبات والتبغ 48.53% ثم الأغذية والمشروبات 43.11%.

ووصل معدل التضخم في أسعار المطاعم والفنادق إلى 41.6%، ثم التجهيزات والمعدات المنزلية 32.28%، يليها السلع والخدمات المتنوعة 27.04%، وحققت خدمات النقل الذي سجل التضخم في أسعارها ما معدله 21.8%، أما خدمات الترويج والثقافة 16.47%.

وسجلت حركة أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز في تلك الفترة معدلاً منخفضاً بنحو 11.62%، ثم خدمات الصحة 7.78%، وأخيراً الاتصالات الذي سجل أقل معدلات التضخم خلال الفترة المذكورة بنسبة لا تتعدى 1.03%.

يشار إلى أن أسعار المواد الغذائية والتبغ وخدمات التعليم والمطاعم والفنادق خلال 2014، إضافة إلى ارتفاع معظم المجموعات الأخرى، دفع مؤشر الأسعار للارتفاع خلال عام 2014 مقارنةً بعام 2013.

4. الانفاق الاستهلاكي

نظرا لما تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة من احتياطات مالية تراكمية كبيرة وكافية لمواجهة تقلبات دورة الهبوط في أسعار النفط، فقد تبنت عام 2014 سياسات معاكسة لمواجهة تلك التقلبات من خلال المحافظة على مستويات الإنفاق المتصاعدة لتحفيز النمو ودعم الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والقصير والمضي في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتحقيق جودة حياة عالية والمحافظة على الرفاهة ومستوى المعيشة المرتفع وتقديم أرقى الخدمات التعليمية والصحية والعامة والاستمرار في إرضاء واسعاد المواطن، ومن ثم فقد ارتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي من 576.6 مليار درهم عام 2013 إلى 578.3 مليار درهم عام 2014 بنسبة نمو قدرها 0.3%، إلا أن نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج الحقيقي تراجعت بين العامين من 52.2% عام 2013 إلى 50.1% عام 2014 نظرا لتزايد حجم الناتج بنسبة أعلى من نسبة تزايد الإنفاق وذلك على النحو المبين بالجدول التالي رقم (5).

جدول رقم (5) الإنفاق الاستهلاكي النهائي لعامي 2013 و 2014 (مليار درهم)

البيان	2013	2014	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	82.4	85.4	%3.6
الإنفاق الاستهلاكي العائلي	494.2	492.9	%0.3
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	576.6	578.3	%0.3
الإنفاق الاستهلاكي النهائي / الناتج الاجمالي الحقيقي	%52.2	%50.1	-

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية، قسم الحسابات القومية، المركز الوطني للاحصاء تقديرات أولية، يونيو 2015.

5. البيئة الاستثمارية

1.5 الاستثمارات المحلية

في إطار السعي باتجاه تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ودعم توجه الدولة في التحول إلى الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات استمرت الدولة على الرغم من تراجع أسعار النفط وبالتالي الإيرادات العامة في اتباع سياسة توسعية في الانفاق، حيث قام القطاعين الخاص والعام والحكومي بضخ مزيد من الاستثمارات بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية على تمويل المشروعات الاستراتيجية والبنية التحتية كتوسعة وتحديث المطارات الوطنية وشبكة قطار الاتحاد والطرق والمواصلات والطاقة والمرافق السياحية والبنية التحتية الإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية.

وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (6) إلى تطور إجمالي استثمارات الدولة بالأسعار الجارية من نحو 321.6 مليار درهم عام 2013، إلى 347.9 مليار درهم عام 2014 بنسبة نمو بلغت 8.2%، وقد تزايدت استثمارات كافة القطاعات حيث تطورت قيمة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات بالزيادة إلى 201.9 مليار درهم عام 2014 بعد أن كانت 190.2 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت نحو 6.2%، كما تزايد أيضا نصيب القطاعين الحكومي والعام في تنفيذ الاستثمارات من 131.4 مليار درهم عام 2013 إلى 146.0 مليار درهم عام 2014 بنسبة نمو بلغت نحو 11.1%.

جدول رقم (6) إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي 2013 و 2014 (مليار درهم)

البيان	2013		2014		نسبة النمو %
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	
إجمالي تكوين رأس المال	321.6	%100.0	347.9	%100.0	%8.2
القطاع الحكومي	50.5	%15.7	53.6	%15.4	%6.1
القطاع العام	80.9	%25.2	92.4	%26.6	%14.2
القطاع الخاص	190.2	%59.1	201.9	%58.0	%6.2

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، تقديرات أولية، يونيو 2015.

شكل رقم (8) إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية حسب القطاعات لعامي 2013 و 2014

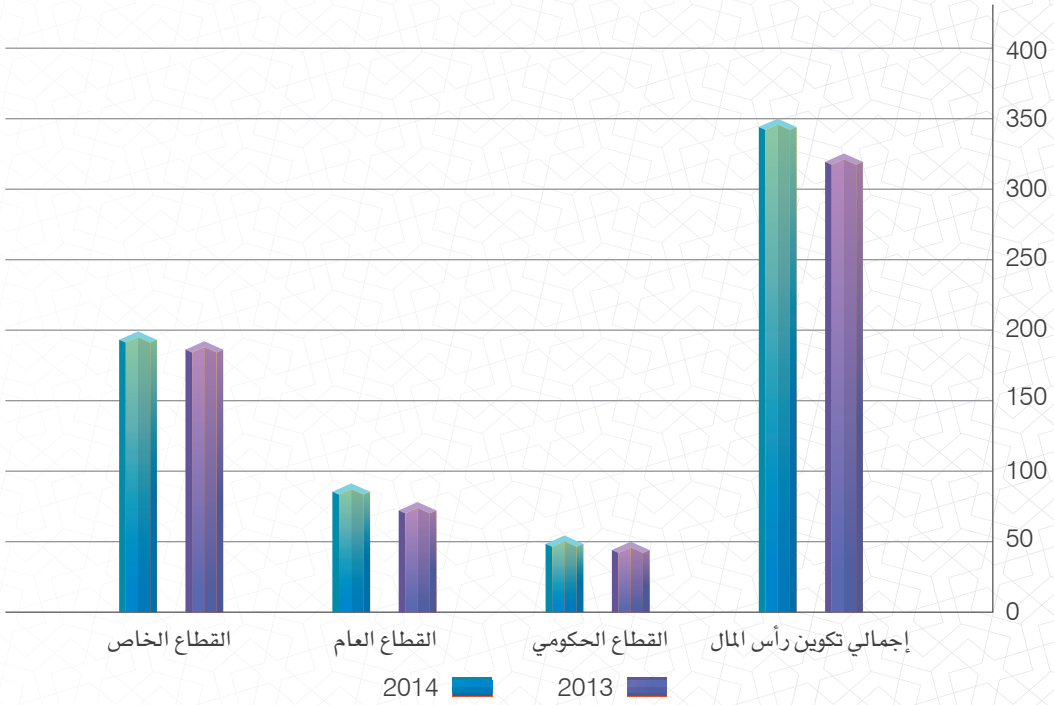

تحليل هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (7) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لعامي 2013 و 2014

القطاعات الاقتصادية	2013		*2014	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	0.9	%0.3	1.0	%0.3
النفط الخام والغاز الطبيعي	43.4	%13.5	47.6	%13.7
المحاجر	0.4	%0.1	0.5	%0.1
الصناعات التحويلية	48.5	%15.1	53.2	%15.3
الكهرباء والغاز والماء	24.1	%7.5	26.5	%7.6
التشييد والبناء	13.5	%4.2	14.9	%4.3
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	16.8	%5.2	18.5	%5.3
المطاعم والفنادق	6.5	%2.0	7.2	%2.1
النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	44.6	%13.9	49.0	%14.1
الاتصالات	5.0	%1.6	5.5	%1.6
العقارات وخدمات الأعمال	53.5	%16.6	53.7	%15.4
الخدمات الاجتماعية والشخصية	17.7	%5.5	19.4	%5.6
المشروعات المالية	7.9	%2.4	8.6	%2.5
قطاع الخدمات الحكومية	38.8	%12.1	42.6	%12.2
المجموع	321.6	%100.0	347.9	%100.0

*المصدر : المركز الوطني للإحصاء، بيانات أولية، يونيو 2014.

شكل رقم (9) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية لعامي 2013 و 2014

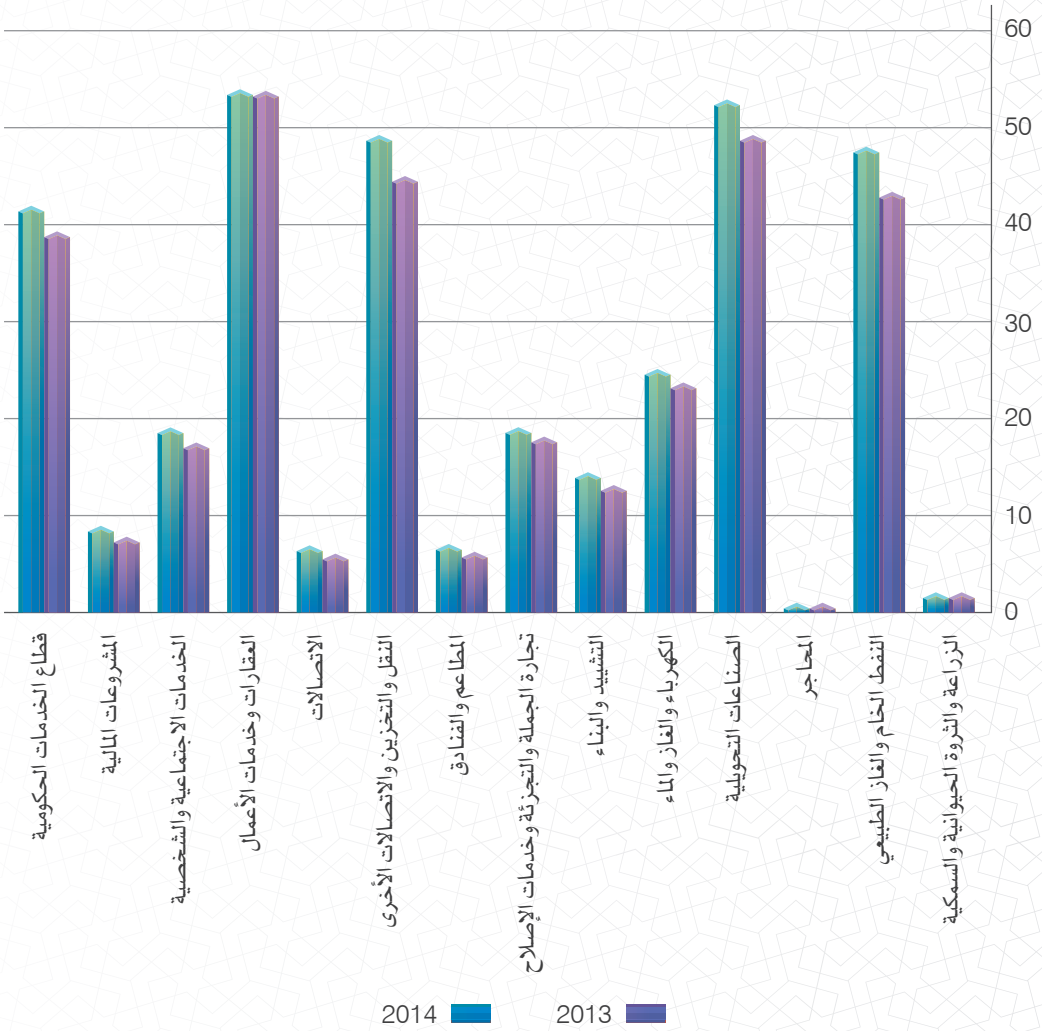

من أرقام الجدول يتبين استحواذ قطاع العقارات وخدمات الأعمال على 15.4% من إجمالي الاستثمارات المنفذه بكافة القطاعات الاقتصادية وجاء الأول بين كافة القطاعات خلال عام 2014، تلاه قطاع الصناعات التحويلية الذي نفذ نحو 15.3% منها، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات الأخرى الذي نفذ 14.1% من حجم الاستثمارات، ثم قطاع النفط والغاز الطبيعي الذي نفذ نحو 13.7% من حجم الاستثمارات، تلاه قطاع الخدمات الحكومية الذي نفذ نحو 12.2% من الاستثمارات، وقد استحوذت تلك القطاعات مجتمعة على نحو 70.7% من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة عام 2014.

2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم (8) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2010–2014 (بالمليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية
2010	5.5	77.7
2011	7.7	85.4
2012	9.6	95.0
2013	10.5	105.5
2014	10.1	115.6
النمو %	%16.4	%10.4

المصدر : تقارير الأونكتاد.

شكل رقم (10) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الأعوام 2010-2014

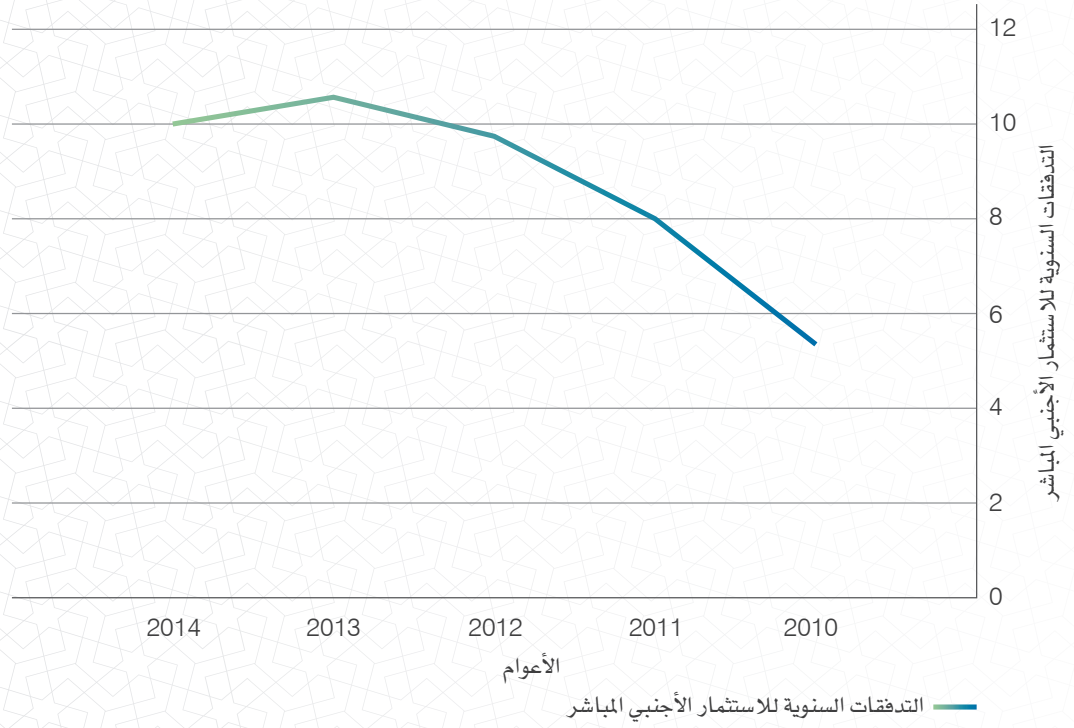

استقطبت دولة الإمارات العربية المتحدة حسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2015 الصادر عن «الأونكتاد» نحو 37.07 مليار درهم (10،1 مليار دولار) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام 2014 بمتوسط معدل نمو قدره 16.4% خلال الفترة 2010-2014، وارتفع بذلك مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية في الدولة إلى 424.3 مليار درهم (115.6 مليار دولار) بمتوسط نمو قدره 10.4% خلال ذات الفترة وذلك على النحو المبين بالجدول (8)، وجاءت الإمارات في العام 2014 بالمرتبة الأولى بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وفي المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا.

كما ارتفع إجمالي الاستثمارات الصادرة من الإمارات إلى الخارج خلال العام 2014 إلى نحو 11.3 مليار درهم (3.1 مليار دولار) مقارنة مع 10،8 مليار درهم (2، 9 مليار دولار) في العام 2013 وبنمو قدره 3.8%، ليرتفع بذلك رصيد الاستثمارات التراكمية الخارجية من الدولة إلى نحو 66.3 مليار دولار (243.3 مليار درهم) بنهاية 2014 مقابل 63.2 مليار دولار عام 2013، ونحو 1.9 مليار دولار (7.1 مليار درهم) عام 2000.

ومن المتوقع أن تظل دولة الإمارات وجهة رئيسية للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة خاصة في مجالات السياحة والصناعة والترفيه والبنية التحتية والقطاع اللوجستي والطاقة الجديدة والمتجددة والقطاع المالي والعقارات، يدعمها في ذلك عدد من العوامل أهمها الاستقرار السياسي والأمني الذي يشكل حاضنة وملاذا آمنا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تموج بالاضطرابات، والتوجه الاستراتيجي بانتهاج سياسة تنويع مصادر الدخل والتحول نحو الاقتصاد المعرفي المستند إلى البحوث والإبتكارات، والتطورات الجارية وأهمها فوز الأمارات بتنظيم إكسبو 2020 ما يزيد شهية الشركات العالمية نحو مزيد من الاستثمار بمشروعات البنية التحتية وغيرها من المشروعات كاستكمال إنشاء السكك الحديدية، وأعمال الاتحاد للطيران المنتشرة في جميع أنحاء الإمارات، فضلاً عن أن المنطقة الخليجية وخصوصاً الإمارات بموقعها الاستراتيجي المتميز تعد مفترق طرق التجارة العالمية وهو ما يضيف لميزاتها النسبية كمكان مفضل للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الحرية المالية وانعدام معدلات الضرائب و تيسير الإجراءات والبني التحتية واللوجستية المتميزة والبنية التشريعية ممثلة بحزمة القوانين التي تسمح لقطاع الأعمال بممارسة أنشطتهم بسهولة ويسر وأهمها إعداد قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر المناخ والإطار القانوني والحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وينظم تدفقاتها ويتيح الملكية الأجنبية لما يصل إلى 100% من الشركات خارج المناطق الحرة.

6. القطاع المالي والنقدي

ظلت السياسات المالية والنقدية وأوضاع الإئتمان بالدولة ايجابية وداعمة للنمو الاقتصادي مع التوقع باستمرار تلك التوجهات في المستقبل نظرا لتحسن نوعية محفظة القروض ومتانة قاعدة رأس مال الجهاز المصرفي وارتفاع مستويات السيولة والربحية على خلفية النمو الاقتصادي النشط خاصة في القطاعات غير النفطية، حيث استمر القطاع المصرفي في توفير احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى من السيولة، وواصل القطاع المالي والنقدي نموه الايجابي الذي حققه عام 2013 وحقق زيادة كبيرة عام 2014 حيث ارتفع ناتج القطاع بالأسعار الجارية إلى نحو 122.1 مليار درهم مقابل 106.1مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 15.1% بالأسعار الجارية، وبنسبة نمو حقيقي بلغت 12.6%، وارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المالية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 7.5% عام 2013 إلى 8.3% عام 2014، كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المالية في ناتج القطاعات غير النفطية (بالأسعار الجارية) من 11.9% عام 2013 إلى 12.7% عام 2014، ما يشير إلى مدى التقدم في تحقيق أهداف سياسة تنويع مصادر الدخل.

1.6 تطورات الأسواق المالية

انتعشت في بداية العام 2014 أسواق الأوراق المالية بالدولة، قبل أن تشهد هبوطا نتيجة تداعيات الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وجاءت أسواق المال الوطنية ضمن أفضل الأسواق الخليجية أداءً خلال عام 2014، فقد ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة بلغت حوالي 6% مقارنةً بعام 2013 ليغلق عند نحو 4529 نقطة بنهاية شهر ديسمبر 2014 مقارنة بنحو 4290 نقطة بنهاية عام 2013، كما ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بحوالي 12% في عام 2014 ليغلق عند نحو 3774 نقطة مقارنة بنحو 3370 نقطة بنهاية عام 2013، ويتوقع أن تدعم النتائج الجيدة التي حققتها الشركات المدرجة في السوقين خلال عام 2014 وخاصةً في قطاعي المصارف والعقارات أداء الأسواق المحلية في الربع الأول من عام 2015، وتطور عدد الشركات المدرجة بالأسواق المالية بالدولة بالزيادة من 120 شركة عام 2013 إلي 125 شركة عام 2014، كما تطور المؤشر العام لأسعار الأسهم بين العامين من 4313.6 نقطة إلى 4580.1 نقطة وبنسبة نمو بلغت 6.2%، كما تزايدت القيمة السوقية للأسهم المتداولة من 646.3 مليار درهم عام 2013 إلى 728.4 مليار درهم عام 2014 بنسبة نمو بلغ 12.7%، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (9).

جدول رقم (9) تطورات سوق الإمارات للأوراق المالية لعامي (2013 – 2014)

البيان	2013	2014	نسبة التغير %
عدد الشركات المدرجة	120	125	%4.2
المؤشر العام لأسعار الأسهم (نقطة)	4313.6	4580.1	%6.2
القيمة السوقية للأسهم (مليار درهم)	646.3	728.4	%12.7

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع.

2.6 التطورات النقدية

ارتفع عرض النقود (ن0) المكون من النقد المتداول والنقد المحتفظ به لدى البنوك (مجموع النقد المصدر من قبل المصرف المركزي) إلى 74.5مليار درهم عام 2014 بعد أن كان 63.9 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 16.6%.

كما ارتفع عرض النقود (ن1) المكون من النقد المصدر الموجود في التداول إضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب إلى 436.1 مليار درهم عام 2014 بعد أن كان 379.6 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 14.9%.

أيضا ارتفع عرض النقود (ن2) المكون من (ن1) بالاضافة إلى الودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل وكذا الودائع بالعملات الأجنبية) إلى 1141.1 مليار درهم عام 2014 بعد أن كانت 1056.8 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت نحو 8.0%.

وارتفع عرض النقود (ن3) المكون من عرض النقود (ن2) مضافا إليه الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي إلى 1332.0 مليار درهم عام 2014 بعد أن كان 1219.9 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 9.2%.

جدول رقم (10) التطورات النقدية لعامي (2013 – 2014) مليار درهم

البيان	2013	2014	نسبة التغير %
عرض النقد (ن 0)	63.9	74.5	%16.6
عرض النقد (ن 1)	379.6	436.1	%14.9
عرض النقد (ن 2)	1056.8	1141.1	%8.0
عرض النقد (ن 3)	1219.6	1332.0	%9.2

المصدر : المصرف المركزي، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الامارات العربية المتحدة، مارس 2015.

3.6 التطورات المصرفية

جدول رقم (11) التطورات المصرفية لعامي (2013 – 2014) مليار درهم

البيان	2013	2014	نسبة التغير %
إجمالي الأصول	2100.3	2304.9	%9.7
إجمالي الودائع	1278.9	1421.3	%11.1
إجمالي الائتمان المصرفي	1275.5	1378.1	%8.0
نسبة الائتمان / الودائع %	%99.7	%96.6	-

المصدر : المصرف المركزي، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الامارات العربية المتحدة، مارس 2015.

ظل عدد البنوك الوطنية بنهاية عام 2014 نحو 23 بنكا وهو نفس المستوى الذي بلغه عام 2013 (بينما ارتفع عدد الفروع من 841 فرعا عام 2013 إلى 869 فرعا عام 2014) كما بقى عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة بالدولة عند نفس المستوى عام 2014 أى 6 بنوك، بينما انخفض عدد البنوك الأجنبية في نفس العام إلى 20 بنكا (وعدد فروعها 82 فرعا)، وارتفع إجمالي أصول المصارف العاملة بالدولة إلى 2304.9 مليار درهم في نهاية عام 2014 مقابل 2100.3 مليار درهم في نهاية عام 2013 بنسبة نمو بلغت 9.7%، كما ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة بالدولة من 1278.9 مليار درهم عام 2013 إلى 1421.3 مليار درهم عام 2014، بنسبة نمو بلغت 11.1%، بالمقابل تمكنت البنوك بالدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالائتمان المصرفي الذي ارتفعت قيمتة إلى 1378.1 مليار درهم عام 2014 مقابل 1275.5 مليار درهم في نهاية عام 2013 بنسبة نمو بلغت 8.0%، وتراجعت نسبة الائتمان إلى الودائع من 99.7% عام 2013 إلى 96.9% عام 2014.

7. المالية العامة

لم تتأثر النفقات العامة للدولة بتراجع عائدات النفط بداية من النصف الثاني من عام 2014 التزاما منها بالمحافظة على مستوى المعيشة المرتفع وتحقيق رفاهية المواطن وتوفير أسباب الحياة الاجتماعية الكريمة للمواطنين والوافدين على السواء، بل على العكس من ذلك ارتفع الإنفاق العام من نحو 494.0 مليار درهم عام 2013 إلى 506.9 مليار درهم عام 2014 بمتوسط نمو بلغ 2.6% وتركز الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمشاريع الإستراتيجية بالسياحة والصناعة والبنية التحتية التي ارتفعت معدلاتها مع فوز الدولة بتنظيم معرض اكسبو 2020.

جدول رقم (12) الإيرادات والمصروفات العامة للدولة للأعوام (2013 – 2014)

القيمة : مليار درهم

البيان	2013	2014	نسبة التغير % 2014/2013
إجمالي الإيرادات العامة	465.4	427.7	(%8.1)
إجمالي النفقات العامة	494.0	506.9	%2.6
العجز / الفائض النهائي	(28.6)	(79.2)	%176.9

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، أرقام أولية، يونيو 2015.

بينما تراجعت الإيرادات العامة للدولة من 465.4 مليار درهم عام 2013 إلى 427.7 مليار درهم عام 2014 بنسبة تراجع بلغت (8.1 %)، نتيجة انخفاض الايرادات النفطية من 297.2 مليار درهم عام 2013 إلى 273.1 مليار درهم عام 2014 والايرادات الأخرى بين ذات العامين من 168.2 مليار درهم إلى 154.5 مليار درهم، ومن ثم حقق الحساب المالي للدولة عجزا تزايد من 28.6 مليار درهم عام 2013 إلى79.2 مليار درهم عام 2014 وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (12).

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

ثالثاً: السكان والقوى العاملة

1. السكان

بلغ عدد السكان بدولة الإمارات العربية المتحدة بناء على تقديرات المركز الوطني للاحصاء في العام 2010 نحو 8264 ألف نسمة، وطبقا لتقديرات المنظمات الدولية (البنك الدولي وقسم الإحصاء والسكان بالأمم المتحدة) تطور عدد السكان بالدولة ليصل إلى 9086.1 ألف نسمة عام 2014 بعد أن كان 9039.9 ألف نسمة عام 2013 بنسبة نمو بلغت 0.5%، وأشارت تقديرات مركز أبو ظبي للاحصاء إلى أن عدد سكان إمارة أبو ظبي بلغ نحو 2650 ألف نسمة في العام 2014، كما أشارت تقديرات مركز دبي للاحصاء إلى أن عدد سكان إمارة دبي بلغ نحو 2326 ألف نسمة بالعام 2014.

2. القوى العاملة

إستنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية فقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة عام 2013 نحو 80.0% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، كما بلغ معدل المشتغلين نحو 77.0% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، وتراجع معدل البطالة إلى نحو 3.8% عام 2013 من حجم القوى العاملة عن مستواها البالغ 4.0% عام 2012، وطبقا لنفس التقديرات فقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور 2.8% ونسبة بطالة الإناث 8.8% بالعام 2013.

1.2 توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

جدول رقم (13) تقديرات المشتغلون وحجم الأجور حسب القطاعات الاقتصادية للعام 2013

القطاعات	*المشتغلون		**حجم الأجور	
	العدد (ألف)	%	القيمة مليون درهم	%
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	251.8	%4.3	3902	%1.0
النفط الخام والغاز الطبيعي	66.9	%1.1	12185	%3.3
المحاجر	13.3	%0.2	366	%0.1
الصناعات التحويلية	679.6	%11.6	36880	%9.9
الكهرباء والغاز والماء	66.3	%1.1	5087	%1.4
التشييد والبناء	1145.9	%19.5	44195	%11.8
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	1121.2	%19.1	49865	%13.4
المطاعم والفنادق	293.3	%5.0	13040	%3.5
النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	427.3	%7.3	34205	%9.2
الاتصالات	12.6	%0.2	4027	%1.1
العقارات وخدمات الأعمال	225.9	%3.9	40860	%11.0
الخدمات الاجتماعية والشخصية	233.6	%4.0	26603	%7.1
قطاع المشروعات المالية	94.7	%1.6	22612	%6.1
قطاع الخدمات الحكومية	674.8	%11.5	72288	%19.4
الخدمات المنزلية	554.6	%9.5	6660	%1.8
المجموع	5861.8	%100	372773	%100

**المصدر : المركز الوطني للإحصاء.

*تقديرات.

شكل رقم (11) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2013

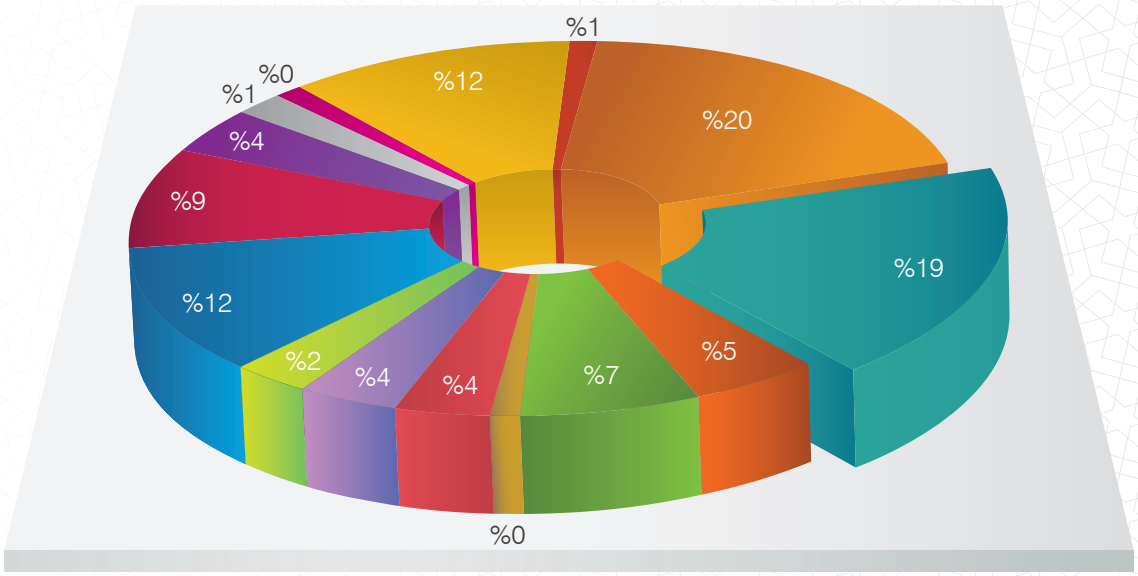

- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- المحاجر
- الكهرباء والغاز والماء
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- النقل والتخزين والاتصالات الأخرى
- العقارات وخدمات الأعمال
- قطاع المشروعات المالية
- الخدمات المنزلية
- النفط الخام والغاز الطبيعي
- الصناعات التحويلية
- التشييد والبناء
- المطاعم والفنادق
- الاتصالات
- الخدمات الاجتماعية والشخصية
- قطاع الخدمات الحكومية

شكل رقم (12) التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2013

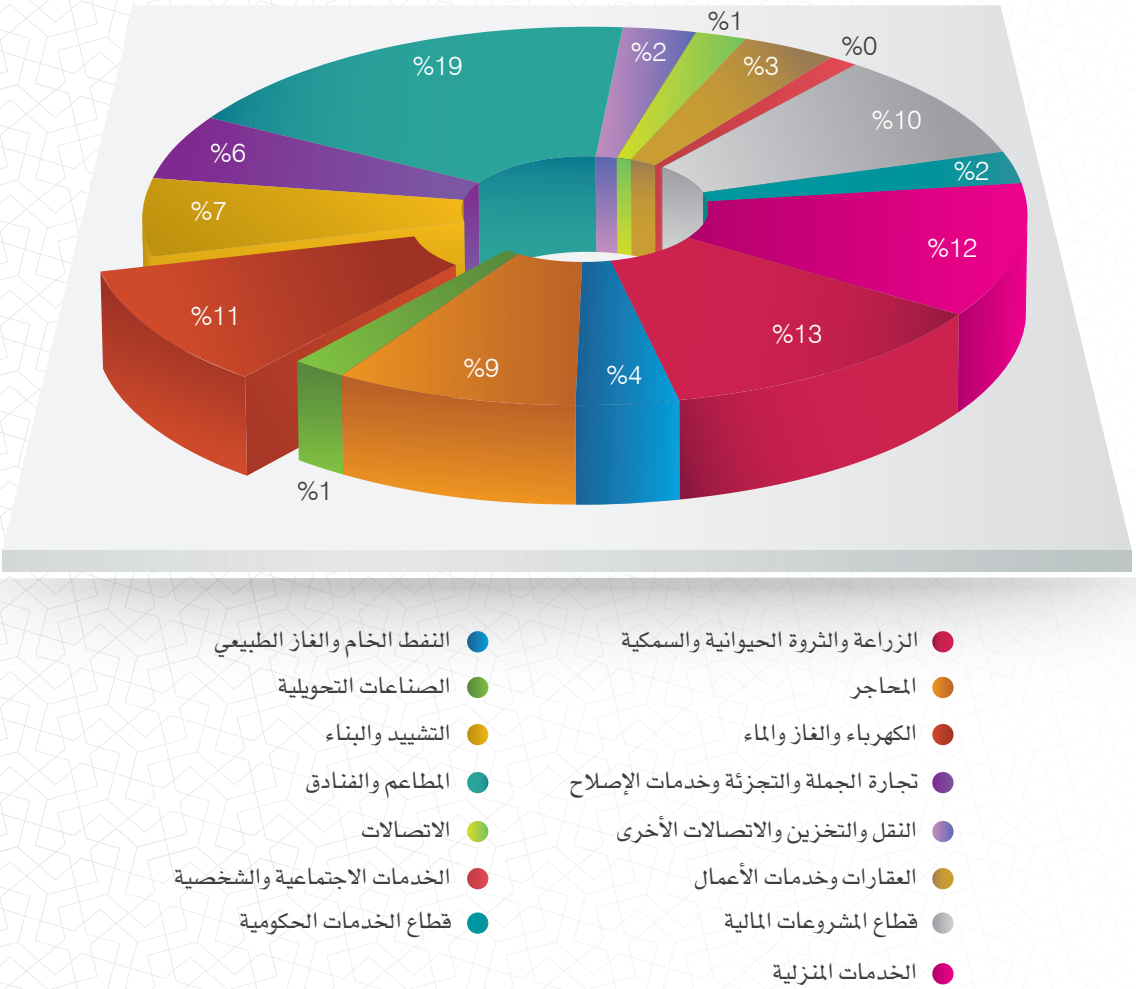

بالنظر إلى التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2013 جاء قطاع التشييد والبناء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة استيعاب المشتغلين بالدولة التي بلغت 19.5%، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح بنسبة 19.1%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11.6%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 11.5% وقطاع الخدمات المنزلية بنسبة 9.5%، وبلغ إجمالي نسبة ما استوعبته القطاعات الخمسة نحو 71.2% من إجمالي العدد المقدر للمشتغلين بالدولة خلال العام 2013، وفيما يتعلق بأجور وتعويضات المشتغلين جاء قطاع الخدمات الحكومية في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي تتقاضى أجور بالدولة وبنسبة 19.4% من إجمالي تعويضات المشتغلين، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وقطاع التشييد والبناء بنسبة 13.4% و 11.8% على الترتيب، ثم قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 11.0%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 9.9%، وبلغ نسبة مجموع تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 65.5% (أو نحو 244.2 مليار درهم) من إجمالي تعويضات المشتغلين المقدره بالدولة خلال العام 2013.

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

رابعاً: القضايا الاقتصادية المعاصرة

1. تحول دولة الامارات العربية المتحدة نحو اقتصاد المعرفة

طبقا لتعريف البنك الدولي فإن اقتصاد المعرفة هو الذي يستخدم المعرفة بكثافة لتحقيق التنميةالاقتصادية والاجتماعية، حيث تكون المعرفة هي المكون الأساسي في الإنتاج والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويزداد النمو بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكون الموارد البشرية صاحبة المهارات العالية هي أكثر الأصول قيمة عكس الاقتصاد التقليدي حيث تلعب المعرفة دور أقل ويكون النمو قائما على عوامل الإنتاج التقليدية المتمثلة بالأرض والعمالة ورأس المال، وهناك العديد من المسميات التي تطلق على اقتصاد المعرفة منها : اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرمزي أو الاقتصاد ما بعد الصناعي.

وفي إطار مستهدفات رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021 اتجهت الدولة إلى التحول إلى اقتصاد المعرفة بجهود وخطوات إيجابية استرشادا بالركائز الأساسية التي حددها البنك الدولي لاقتصاد المعرفة وهي (الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي والتعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ومن هذه الجهود والخطوات ما يلي :

1.1 دعم هياكل البنية القانونية والتنظيمية بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث أصدرت القوانين الاتحادية التالية:

- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية (حقوق المؤلف والمصنفات الفنية).
- قانون براءات الاختراع والنماذج الصناعية (لتنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية).
- قانون الهوية الالكترونية (المعني بالمعاملات والتجارة الالكترونية).
- وقوانين خصوصية وسرية البيانات وحرية المعلومات والمشاركة في المعلومات عبر الحكومة.
- قانون الجرائم الالكترونية (مكافحة جرائم تقنية المعلومات).
- قانون تأسيس هيئة تنظيم الاتصالات، وأطلقت المنافسة بين مزودي الخدمة شركتي "اتصالات، ودو"، وأصدرت قرار تنظيم قطاع الحكومة الالكتروني.
- انضمت الدولة أيضا لعضوية المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق المعنية بالملكية الفكرية.
- وعلى المستوى المحلي أقرت "حكومة دبي" عدد من القوانين بإنشاء المنطقة الحرة للتكنولوجيا والإعلام وتنظيم المعاملات الإلكترونية بكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالإمارة.

2.1 التعليم والإبتكار

قامت الدولة بما يلي :

- تطوير التعليم وإدخال الحواسيب إلى المدارس.
- توسعت بإنشاء مؤسسات التعليم الإلكتروني العالي (التجارة الإلكترونية – الهندسة الإلكترونية – هندسة الاتصالات والبرمجيات والحاسوب – أمن المعلومات – قيادة وإدارة التعليم الإلكتروني– إدارة الابتكار– علوم الحاسب الآلي– نظم المعلومات– إدارة تكنولوجيا المعلومات– علوم وتقنيات الإنترنت– علوم التقنيات الحيوية– تصميم وأتمته المباني الذكية....).

- أنشأت عدد من المجمعات والمؤسسات والمعاهد البحثية والتقنية لتشجيع البحث الإبداع والابتكار ومن أهمها (مدينة مصدر – ومجمع محمد بن راشد للتقنية – ومجمع دبي للتقنية الحيوية والأبحاث – وواحة دبي للسيلكون التي تتبعها مركز ابتكار الإلكترونيات الدقيقة وأكاديمية التدريب على الإلكترونيات الدقيقة وجامعة تقنية المعلومات و مركز سيلكون دبي لاحتضان الخبرات –ومجمعات التقنية والمنطقة الإعلامية بدبي وتتبعها دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام و قرية دبي للمعرفة –والمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالشارقة – ومركز التقنية والابتكار برأس الخيمة–ومركز التميز للبحوث التطبيقية والتدريب بكليات التقنية العليا– ومعاهد ومراكز أبحاث البيئة ومعالجة المياه بالتقنية الحيوية.....).
- في مجال التوعية والانتشار وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجمهور، تم تأسيس جمعية الإمارات للإنترنت عام 2000.
- تشجيع ثقافة التعليم الالكتروني بالقطاع الحكومي وغير الحكومي حيث تم تدريب الموظفين على الخدمات الالكترونية، وتم أطلاق برامج (الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب – وشهادة المواطن الالكتروني – وشهادة الموظف الالكتروني)، وتطبيق التعليم الالكتروني بمؤسسات وشركات البترول ومعهد الإمارات للدراسات المصرفية والبنوك والعسكريين ومؤسسة اتصالات وطيران الإمارات، كما تم إنشاء الكلية الالكترونية لإدارة الجودة الشاملة.
- إعلان الاستراتيجية الوطنية للابتكار بمخطط زمني يمتد لسبعة أعوام، لجعل الإمارات في مقدمة الدول الاكثر ابتكاراً في العالم، وتحفيز الإبداع والابتكار بالقطاعات التي تعتمد اعتماداً بالأساس على الابتكار وهي: الطاقة المتجددة، والنقل، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا، والمياه، والفضاء والذي يعد محور بناء مستقبل الدولة الذي يعتمد على قطاع التكنولوجيا المتطورة ويلعب دورا هاما في بقية القطاعات السته الأخرى، وقد بدأت الدولة مشروعها الطموح لإرسال مهمة إلى المريخ تزامنا مع احتفالها بالعيد الوطني الخمسين لتأسيس الاتحاد.
- تشكيل اللجنة الوطنية العليا للإبتكار من عدد من الجهات الاتحادية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي أعلنتها الدولة عام 2014، وتتولى التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة لإدارة دفة الابتكار الوطني، وتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الجهات الاتحادية والمحلية، ومتابعة التقدم في مجال الابتكار ومؤشراته على مستوى الدولة، مع تفعيل دور القطاع الخاص في مجال مساهمته الاجتماعية والاقتصادية في دعم الابتكار.
- عقد اتفاقية تعاون ورعاية بين وزارة شؤون الرئاسة وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات ضمن برنامج "بعثة" للدراسة بأفضل الجامعات العالمية في التخصصات التي تخدم قطاع الاتصالات والمعلومات مثل هندسة الاتصالات وتقنية المعلومات لتوفير الكوادر الوطنية القادرة على تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

3.1 دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

حيث تعد ركيزة اقتصاد المعرفة والأساس في وصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكريس استخدامها إلى كافة السكان، وتمتلك الدولة واحدة من أكثر البني التحتية لمجتمع المعلومات تطورا في العالم، وتتنوع من حيث عدد ومستوى الخدمات المقدمة، وتطور معدل الزيادة في انتشار خطوط الهاتف الثابت والمتحرك وخدمات الإنترنت بصورة كبيرة وانتشر استخدام الحواسيب الشخصية بين كافة الأفراد والشركات وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (14).

جدول رقم (14) قطاع الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الأعوام 2012-2014

السنة	خطوط انترنت النطاق العريض	اشتراكات الهاتف المتحرك	خطوط الهاتف الثابت
2012	954988	13775252	1967486
2013	1041934	16063547	2086015
2014	1104996	16819024	2103036

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة، هيئة تنظيم الاتصالات، يونيو 2015.

4.1 نظام الحوافز الاقتصادية

يعد احد الدعامات الأساسية لاقتصاد المعرفة ويتضمن الحوافز الضرورية التي يتحتم على الدولة توفيرها لتحفيز الإبداع والابتكار وتوفير متطلبات الحصول على المعرفة واستخدامها بشكل فعال وتتضمن: سيادة القانون – وتوفير البيئة التنافسية – وتحقيق الكفاءة والمرونة في النظام المالي بما في ذلك رأس المال المستثمر في المشروعات الجديدة – وكفاءة أسواق العمل – ووجود شبكات الضمان الاجتماعي – وتوافر الشفافية والمساءلة في الحكم.

وتعد الإمارات دولة للمؤسسات وسيادة القانون وتفعيل النظم وتتمتع برصيد قانوني وتشريعي منظم لكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصدرت مؤخرا قوانين جديدة للخدمة المدنية والعمل وحماية المستهلك والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والشركات الجديد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهناك حزمة أخرى من القوانين جارى إقرارها لدعم النمو وترسخ جاذبية الدولة للأعمال وتعميق المنافسة وتتضمن قوانين (المنافسة ومنع الاحتكار والاستثمار الأجنبي، وتنظيم الصناعة وقواعد المنشأ وشهادات المنشأ الوطنية، وتنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، والمعاملات التجارية ومكافحة التستر التجاري و التحكيم، ومكافحة الغش والتدليس في المعاملات التجارية، ومدققي الحسابات، والرقابة على الاتجار في الأحجار الكريمة ذات القيمة والمعادن النفيسة ودمغها).

إضافة إلى وجود نظام مصرفي قوى ذات مؤسسات منافسة تقدم كافة التسهيلات الائتمانية والخدمات، وسوق مالي متطور يتمتع بالشفافية والحوكمة، إضافة إلى تبني الدولة قوانين التجارة الحرة والتي جعلتها رائدة في مجال التجارة العابرة للحدود مع انخفاض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات إلى أدني مستوياتها.

قامت الدولة أيضا بإنشاء معهد حوكمة الشركات وتطبيق مبادئ الحوكمة على الشركات المساهمة، وترسيخ مفهوم ونظام الحوكمة الاستراتيجية في الجهات والوزارات الاتحادية، كما أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع لائحة حوكمة الشركات ومعايير الانضباط المؤسسي للشركات المساهمة العامة.

5.1 تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أطلقت الدولة "مشروع الحكومة الإلكترونية الاتحادية" عام 2002، وتم تعميمها بكافة إمارات الدولة، وأتاح ذلك انتاج وتطبيق خدمات الحكومة الاتحادية إلكترونيا لأصحاب الأعمال والجمهور وللمؤسسات والهيئات الحكومية.

- دعم وتشجيع حركة التجارة الالكترونية ومنحها سياجا قانونيا وشرعيا.
- إدخال التعليم الالكتروني للمدارس والجامعات.
- تعميم تقنيات المعلومات والاتصالات بقطاع البنوك والأعمال وتعميم عمليات شبكة أجهزة الصرف الآلي والبطاقات الذكية ودعم منافذ البيع الفوري ببطاقات الدفع من الحساب عبر شبكة منافذ البيع الفوري التي تغطي الدولة.
- استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بقطاع الصحة.
- الإعلان عن تفعيل الحكومة الذكية بتوقيتات وسقوف زمنية محددة.

* تقييم الإمارات بتقارير المؤسسات الدولية في مجال اقتصاد المعرفة المبني على البحوث والابتكارات

- حلت الدولة في المركز (1) اقليميا و (36) عالميا بمؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 متقدمة مرتبتين عن عام (2013) الصادر عن معهد انسياد ومنظمة الملكية الفكرية العالمية وجامعة جونسون كورنيل، ويصنف التقرير (143 دولة) طبقا لقدرات الابتكار والمخرجات المحققة منها وباستخدام مؤشرات يصل عددها إلى 81 مؤشر.
- تطور ترتيب الدولة في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2014 / 2015 إلى المرتبة (12) عالميا من إجمالي 144 دولة، محققا قفزة بترتيبها (7) مراكز عن تقرير عام 2013 (19 عالميا)، وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حققت الدولة المركز (6) عالميا في مؤشر التعليم العالي والتدريب و(3) عالميا في مجال البنية التحتية و(24) عالميا في مجال الجاهزية التقنية و (24) عالميا في مجال الابتكار.
- في تقرير تكنولوجيا المعلومات للعام 2015 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة انسياد تطور ترتيب الدولة من المرتبة (24) بين 144 دولة عام 2014 إلى المرتبة (23) بين 143 دولة عام 2015 في دليل الجاهزية الشبكية، وعلى مستوى المؤشرات الفرعية جاء ترتيب الدولة (2) في بيئة الأعمال والابتكار.
- في تقرير اقتصاد المعرفة الصادر عن البنك الدولي عام 2012، تطور ترتيب الدولة إلى المرتبة (42) عالميا بين 139 دولة شملها التقرير، وعلى مستوى العناصر الفرعية تطور ترتيب الدولة إلى المرتبة (50) عالميا بنظام الحوافز الاقتصادية و المرتبة (46) بالابتكار والمرتبة (55) بالتعليم والمرتبة (12) بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- طبقا لتقرير اقتصاد المعرفة العربي لعام 2014 بلغ عدد براءات الاختراع الصادرة لدولة الإمارات التي صدق عليها مكتب براءات الاختراع بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الزمنية ما قبل 2003 وحتى العام 2013 عدد 120 براء اختراع من إجمالي براءات الاختراع العربية الممنوحة خلال ذات الفترة والبالغ عددها 1818 براءة اختراع (بنسبة 6.6%) وجاءت بالمركز الرابع عربيا.

* دعم اقتصاد المعرفة القائم على البحوث والابتكارات في دولة الإمارات العربية المتحدة

أظهرت تقارير المؤسسات الدولية عامة وتقرير اقتصاد المعرفة الصادر عن البنك الدولي بصفة خاصة إيجابية وتقدم في تقييم الدولة باقتصاد المعرفة القائم على البحث والابتكار على مستوى الترتيب العام أو المؤشرات الفرعية وخاصة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما كانت هناك حاجة إلى تحسين المؤشرات بمجالات البحوث والابتكار والتعليم والإنفاق على التعليم والموارد البشرية ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي، ولهذا فإنه من أجل تحقيق المزيد من

التحسن بترتيب الدولة وتحقيق أهدافهاالاستراتيجية والمنافسة عالميا في التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على البحوث والابتكارات يتعين التركيز على دعم المؤشرات الفرعية الداخلة ضمن هذه المجالات ومنحها المزيد من الاهتمام من خلال النظر في التوصيات التالية :

- دعم دورالتعليم الفني والمهني والتقني وربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل.
- إنشاء المراكز البحثية والحاضنات التكنولوجية لتوفير البيئة الملائمة لنجاح الأفكار والابداعات، والتوسع بشهادتي الماجستير والدكتوراه وخاصة في النواحي العلمية والفنية، وتوسيع نطاق إصدار البحوث العلمية والصناعية والأكاديمية بما يعزز عنصر الابتكار ويساعد في تكوين القدرات التقنية والمؤهلات البشرية.
- انشاء هيئة للبحث العلمي ورفع معدل الإنفاق على التعليم والبحث العلمي من قبل الحكومة والقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى المعدل العالمي.
- توفير الإطار القانوني والمالي اللازم لدعم المبتكرين وتحويل أفكارهم إلى منتجات ورعاية واحتضان الموهوبين والكفاءات وتشجيعها على الإبداع والتفوق في مجال الابتكار.
- ربط التعليم بالتنمية وتحويله إلى مصدر للبحث والابتكار من خلال نشر الجامعات والمعاهد التكنولوجية وتوسيع علاقات الشراكة مع الجامعات ومؤسسات البحوث العلمية العالمية، وحفز المواطنين على الدراسة بالتخصصات العلمية والتكنولوجية لدعم الإبداع والابتكار.
- رفع معدلات التمويل والدعم لمؤسسات البحث والتطوير والجامعات، وتقديم الحوافز لتطوير قدرات إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم التواصل بين مؤسسات البحث والإنتاج، وتركيز الاستثمارات علي إنشاء حاضنات إنتاج بقطاعات صناعية وخدمية محددة مثل (المواد الجديدة، والالكترونيات، الصناعات المزودة والمكملة للصناعات القائمة).
- دعم إنشاء مؤسسات للبحوث الخدمية تلعب دور الوسيط بين جهات توليد المعرفة والقطاع الخاص لتحويل البحث العلمي إلى سلع وخدمات تجارية، وتشجيع الصناعات والشركات على اللجوء إلى الجامعات والمؤسسات البحثية لتوفير احتياجاتها وتطوير وتوطين وتوليد التكنولوجيا.
- إنشاء مدن اقتصادية الجديدة وقرى الذكية لتصبح مدن معرفية تكون نواة لجذب الصناعات المعرفية ومراكز الإبتكار.

2. الامارات عنوان الابتكار

إن الابتكار هوتحول الفكرة من مشروع نظري إلى منتج أو خدمة تؤدي منفعة اجتماعية أو مادية، وتتضمن هذه العملية تحويل بذرة الفكرة إلى فكرة نافعة ومن ثم إلى مشروع، وقد لا يكون هذا المشروع تجارياً بالضرورة.

وبناءً على هذا المبدأ، دشن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء لدولة الإمارات العربية الاستراتيجية الوطنية للابتكار بمخطط زمني يمتد لسبعة أعوام، والتي تهدف إلى جعل دولة الإمارات في مقدمة الدول الاكثر ابتكاراً في العالم.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للابتكار إلى تحفيز الإبداع والابتكار في القطاعات السبعة التي تعتمد اعتماداً أساسياً على الابتكار في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وهي:

1. الطاقة المتجددة
2. النقل

3. التعليم
4. الصحة
5. التكنولوجيا
6. المياه
7. الفضاء

وتشير هذه الاستراتيجية إلى أهمية قطاع الفضاء باعتباره مسمار المحور في بناء مستقبل دولة الإمارات الذي يعتمد على قطاع التكنولوجيا المتطورة.

ومن المهم الإشارة إلى أن نشاطات استكشاف الفضاء تلعب دوراً مهماً جداً في القطاعات الست الأخرى، ولذلك ليس من الغريب أن نرى أن الإمارات انطلقت بسرعة في مضمار الابتكارات في عالم الفضاء، ومن خلال مشروعها الطموح لإرسال مهمة غير مأهولة إلى المريخ في الوقت الذي تحتفل فيه الدولة بعيدها الوطني في الذكرى الخمسين لتأسيس اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتتضمن الاستراتيجية، التي تعمل ضمن أربعة مسارات متوازية، 30 مبادرة وطنية للتنفيذ خلال السنوات الثلاث المقبلة، كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة، ودعم حاضنات الابتكار، وبناء القدرات الوطنية المتخصصة، ومجموعة محفزات للقطاع الخاص، وبناء الشراكات العالمية البحثية، وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار، وتحفيز الابتكار في سبعة قطاعات وطنية.

ان الاستراتيجية الوطنية للابتكار هي أولوية وطنية للتقدم وأداة رئيسة لتحقيق رؤية 2021، ومظلة جامعة للطاقات والكوادر المتميزة والفاعلة في الإمارات. حيث يجب علينا الإبداع في المجالات كافة، وتقديم منتجات وخدمات حقيقية ترتقي بالحياة وتدفع بالاقتصاد لآفاق جديدة.

وتعمل الاستراتيجية من خلال أربعة مسارات متوازية، حيث يركز المسار الأول على إرساء بيئة محفزة للابتكار، من خلال توفير بيئة مؤسسية وتشريعات محفزة وداعمة للابتكار، والتوسع في دعم حاضنات الابتكار، والتركيز على البحث والتطوير في مجالات الابتكار، وتوفير بنية تحتية تكنولوجية تدعم وتحفز الابتكار في القطاعات كافة، أما المسار الثاني فيركز على تطوير الابتكار الحكومي من خلال تحويل الابتكار الحكومي لعمل مؤسسي وتطوير منظومة متكاملة من الأدوات الحديثة لمساعدة الجهات الحكومية على الابتكار وتوجيه جميع الجهات الحكومية بخفض مصروفاتها بنسبة 1% ليتم تخصيصها لدعم مشروعات الابتكار وإطلاق برامج تدريبية وتعليمية في مجال الابتكار على مستوى الدولة.

ويركز المسار الثالث للاستراتيجية الوطنية للابتكار على دفع القطاع الخاص نحو مزيد من الابتكار، عبر تحفيز الشركات على إنشاء مراكز الابتكار والبحث العلمي، وتبني التكنولوجيات الجديدة، وتشجيع ودعم الشركات الوطنية لتنمية منتجات وخدمات مبتكرة، واستقطاب الشركات العالمية الرائدة في مجال الابتكار في كل القطاعات ذات الأولوية الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الدولة مركزاً عالمياً لاختبار الابتكارات الجديدة وإنشاء مجتمعات ومناطق مخصصة للابتكار في بعض القطاعات وتشجيع المؤسسات البحثية للتركيز على البحوث التطبيقية في القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

ويركز المسار الرابع للاستراتيجية الوطنية للابتكار على بناء أفراد يمتلكون مهارات عالية في الابتكار من خلال بناء المواهب والقدرات الوطنية في مجال الابتكار، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، واستحداث مواد تعليمية في المدارس والجامعات خاصة بالابتكار، وترسيخ ثقافة وطنية تشجع على الابتكار وريادة الأعمال، وتحترم وتكافئ الإقدام على المخاطرة من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية.

وتقدر استثمارات الدولة في مجال الابتكار بـ 14 مليار درهم سنوياً، منها سبعة مليارات في البحث والتطوير، والهدف زيادتها خلال السنوات المقبلة.

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للابتكار، التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، 16 مؤشراً وطنياً لقياس التطور في تطبيق استراتيجية الابتكار، مثل نسبة الأفكار المبتكرة في كل جهة حكومية ونسبة الجهات الحكومية التي نجحت في تخصيص 1% من ميزانيتها لدعم الابتكار، ومنها مؤشرات تتعلق بالقطاع الخاص، مثل مؤشر إنفاق الشركات على البحث والتطوير، ونسبة «عاملي المعرفة» من إجمالي العاملين في الدولة، وغيرها.

كما تشمل المؤشرات التي تقيس مدى التقدم في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للابتكار أيضاً مؤشر الابتكار العالمي، الذي يقيس القدرات الابتكارية للدول، ومؤشر حماية الملكية الفكرية، وعدد براءات الاختراع المقدمة لكل مليون نسمة، ومؤشر توافر العلماء والمهندسين في الدولة، بالإضافة إلى غيرها من المؤشرات الاستراتيجية.

وستركز الاستراتيجية الوطنية للابتكار على سبعة قطاعات وطنية لتحفيز الابتكار من خلالها، ففي مجال الطاقة المتجددة ستركز الاستراتيجية الوطنية للابتكار على تشجيع الابتكار في الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والنظيفة بالإضافة لتعزيز الأبحاث التطبيقية في مجال التكنولوجيا النظيفة، وترسيخ منظومة جديدة تعتمد على اللامركزية في توليد الطاقة.

وفي مجال النقل، ستركز الاستراتيجية على تحفيز الابتكار في مجالي النقل الجوي والبحري، والخدمات والمدن اللوجستية، بهدف تقديم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة، وزيادة فاعلية الإجراءات، واختصار الأوقات في الربط بين شرق العالم وغربه وشماله وجنوبه، كما تركز الاستراتيجية أيضاً على الابتكار في مجال المركبات والطائرات من دون طيار.

وفي مجال التعليم، ستعمل الاستراتيجية على تشجيع الابتكار في التعليم من خلال تزويد الطلبة بمهارات القرن الـ21، كالتفكير النقدي، وحل المشكلات، والإبداع، والابتكار، والمثابرة، والقدرة على التكيف، وغيرها، بالإضافة إلى إنشاء مختبرات ابتكار في المدارس والجامعات لتشجيع الاختراعات.

أما في المجال الصحي، فستعمل الاستراتيجية على تشجيع الابتكار في مجالات تقديم خدمات صحية وعلاجية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتشجيع تطوير الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء الاستراتيجيين على تنمية قطاع الأبحاث الطبية لعلاج الأمراض السائدة.

كما ستركز الاستراتيجية الوطنية للابتكار على تشجيع الابتكار في مجال معالجة تحدي ندرة المياه، بالإضافة إلى الابتكار في الأبحاث والتكنولوجيا في مجال استكشاف الفضاء وتطوير التكنولوجيا في مجال الاتصالات والأقمار الاصطناعية، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بنقل تكنولوجيا الفضاء للاستخدامات الأرضية، وذلك من خلال المؤسسات المتخصصة في الدولة، بهدف تطوير قطاع الفضاء كأحد القطاعات الجديدة في الاقتصاد الوطني.

يصنّف المنتدى الاقتصادي العالمي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 24 بين 144 بلداً في العالم في "تقرير التنافسية العالمي 2012-2013"، متقدِّمةً ثلاث مراتب عن العام الماضي.

كما يصنّف المنتدى الاقتصاد الإماراتي بأنه "موجّه نحو الابتكار"، مما يجعل الإمارات البلد العربي الوحيد الذي يفوز بهذا التصنيف ويضعها في مصاف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وسنغافورة وألمانيا.

وقد جاء في التقرير "يعكس التحسّن إطاراً مؤسّسياً أفضل واستقراراً أكبر في الاقتصاد الكلّي. لقد أدّى الارتفاع في أسعار النفط إلى تعويم فائض الموازنة، وسمح للبلاد بخفض الدين العام وزيادة معدّل الادّخار".

ويشير التصنيف إلى أن الإمارات نجحت في تطبيق استراتيجيتها لتنويع اقتصادهما من خلال إنشاء مناطق حرة محدّدة القطاعات، مما سمح لها بالتطوّر والتحوّل من اقتصاد تجاري إلى اقتصاد قائم على المعرفة".

ان التقرير يسلّط الضوء على قوّة الإمارات كمركز عالمي للأعمال والخدمات المالية من خلال بنيتها التحتية ذات المستوى العالمي، فعلى سبيل المثال يتألّف مركز دبي المالي العالمي من نحو 900 شركة عضو ناشطة من مختلف أنحاء العالم ومعظمها تفصل بينه مسافة خمس دقائق سيراً على الأقدام، مما يؤمّن السهولة في التواصل وتبادل المعارف والخبرات.

كما ان الإمارات تضم مشاريع استثمارية وتنموية طموحة تمضي قدماً نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة، مع تنفيذ مشاريع مهمّة في مجالات الطاقة المتجدّدة والتكنولوجيات النظيفة، والطيران، وصناعة شبه الموصّلات، وعلوم الحياة.

ولقد احتلت الإمارات مرتبة بين المراكز العشرة الأولى في عدد من الفئات، فقد حلّت سابعة في فاعلية سوق العمل، وكذلك في البيئة المتوافرة للاقتصاد الكلي، وحصدت المرتبة الخامسة في فاعلية سوق السلع، والمرتبة الثامنة في البنى التحتية. وقد ورد في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "في الإجمال، تعكس تنافسية البلاد جودة بنيتها التحتية".

كما اوضح التقرير ان سويسرا تحتل المرتبة الأولى عالمياً بين الاقتصادات الأكثر تنافسية وابتكاراً، وذلك نظراً إلى أدائها القويّ المتواصل في مختلف المؤشّرات، وتطوّر قطاع الأعمال فيها، كما ان مؤسّسات الأبحاث العلمية السويسرية هي "من الأفضل في العالم".وتحتفظ سنغافورة بالمرتبة الثانية، فميا احتلّت فنلندا المرتبة الثالثة مبعِدةً السويد إلى المركز الرابع. وتراجعت الولايات المتحدة في التصنيف "لتحلّ سابعةً بتراجع مرتبتين إضافيتين. فعلى الرغم من أن اقتصادها لا يزال يحافظ على إنتاجية عالية جداً نظراً إلى تمتّعه بالكثير من المزايا الهيكلية، إلا أن عدداً من نقاط الضعف المتفاقمة التي لم تتمّ معالجتها أدّى إلى تراجع الولايات المتحدة في الترتيب في الأعوام الأخيرة"، بحسب التقرير.

يوضح تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، إنه يأتي في مرحلة لا تزال فيها النظرة الاستشرافية إلى الاقتصاد العالمي هشّة: "لا يزال النمو العالمي يسجّل انخفاضاً قياسياً للسنة الثانية على التوالي، ويُتوقّع أن تشهد مراكز كبرى للنشاط الاقتصادي – ولا سيما الاقتصادات الناشئة الكبرى والاقتصادات المتقدّمة الأساسية – تباطؤاً في 2012-2013، مما يؤكّد الاعتقاد بأن المعافاة البطيئة والمضطربة تُحدِث خللاً في الاقتصاد العالمي". ويضيف التقرير أن توزيع النمو لا يزال غير متساوٍ، كما في الأعوام السابقة: "تنمو البلدان الناشئة والنامية بسرعة أكبر من الاقتصادات المتقدّمة، مما يقلّص بصورة مطّردة هوّة المداخيل".

التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015

خامساً: التوقعات الاقتصادية لعام 2015

* التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإماراتي لعام 2015

على الرغم من التراجع الذي شهدته أسعار النفط إعتبارا من شهر يونيو 2014 حيث فقدت نحو 60% من مستوياتها السابقة لتستقر عند أقل من 55 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام 2015، وعلى الرغم من توقعات صندوق النقد الدولي باستمرار هبوط أسعار النفط حيث ستصل إلى 50 دولارا للبرميل في عام 2015 ونحو 60 دولار في عام 2016، إلا أنه من المتوقع خلال عام 2015 أن يستمر الآداء الاقتصادي القوي الذي حققته الدولة عام 2014 نظرا لاتجاه الدولة نحو تبني سياسات ماليه معاكسة للدورة الاقتصادية لحفز النمو ساعدها على ذلك متانه اقتصادها وتوافر الفوائض والاحتياطيات المالية المتراكمة لديها والتي أتاحت رغم تراجع الموارد النفطية تزايد الإنفاق بنحو 4.5-6% عن مستواه قبل انخفاض أسعار النفط حسب التقارير الدولية، الأمر الذي انعكس على حدوث نمو ايجابي لكافة القطاعات غير النفطية خلال الربع الأول من عام 2015 استمرار لما حققته من نمو قوى بلغ 8.1% عام 2014، كما أن تطورات النشاط الاقتصادي العالمي وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في بعض الأسواق الآسيوية والأفريقية الرئيسة التي تعد أسواق هامة لنشاط إعادة التصدير الذي يشكل نحو 40% من إجمالي صادرات الدولة، مع استمرار وتيرة العمل بالمشاريع الاستراتيجية الهامة مثل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الخاصة باستضافة الإمارات لفعاليات أكسبو 2020 مثل توسعة المطارات، وشبكة قطار الاتحاد، ووسائل النقل الجوي والبحري، بالاضافة إلى الطرق والمواصلات والمرافق السياحية والبنية التحتية الالكترونية والعقارات والخدمات المالية والصناعة ودعم الأنشطة القائمة على الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات واستحداث قطاعات جديدة كالاقتصاد الاسلامي، كلها عوامل دفعت صندوق النقد الدولي إلى تقدير أن يصل نمو الناتج الإجمالي بالدولة إلى نحو 3.6% وأن تصل قيمته إلى 1.33 تريليون درهم، ونمو القطاعات غير النفطية إلى 5%، فيما رجح نمو القطاع النفطي بنسبة تصل إلى 0.4% خلال العام 2015.

وفيما يتعلق بمستوى التضخم في الإمارات فمن المتوقع أن يستقر عام 2015 عند مستوى 2.3% وهو نفس المستوى المسجل عام 2014، قبل أن يتحرك ليصل إلى 2.5% عام 2016.

ورجح الصندوق أن ينخفض فائض الحساب الجاري للدولة عام 2015 إلى 19.5 مليار دولار (أو ما يعادل 5.4% من الناتج)، وأن يرتفع مجددا ليصل إلى 28.8 مليار دولار (أو ما يعادل 7.3% من الناتج) عام 2016، كما رجح الصندوق أن تسجل الموازنة العامة للدولة عجزا تصل نسبته إلى 3.7% من الناتج عام 2015.

من المتوقع أيضا أن تستفيد الإمارات خلال عامي 2015 و2016 من موقعها الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع اقتراب إقرار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بالملكية الأجنبية الكاملة للمشروعات في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية التي تحددها الحكومة والأستعدادات الجارية لاستضافة الحدث العالمي اكسبو 2020 بدبي، واستمرار ارتفاع الإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وأن تتعزز المكانة الدولية للدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها السياحة والتشييد والبناء والعقارات والقطاع المالي ودعم مستويات الإنتاجية والتنافسية.